الأصول المجهولة لوالدة السيسي

استقصاء لأحداث جرت في 4 دول

الأصول المجهولة لوالدة السيسي
استقصاء لأحداث جرت في 4 دول

إهداء

إلى كل الذين يبحثون عن الحقيقة...

مقدمة

منذ عام 2013، وحتى قبل تولي الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي منصب رئيس الجمهورية، وهو يواجه معضلة قانونية ودستورية تهدد استمراره في الحكم وتعرضه لاتهامات -لو صحت بحقه- قد يجد نفسه مهددا بالسجن طبقا للقانون المصري، منشأ تلك المعضلة هو الجدل المثار حول أصول والدته.

فمما لا يخفى على أحد من متابعي الشأن المصري خلال السنوات العشر الأخيرة، أن قطاعا كبيرا من معارضي الرئيس السيسي في الداخل والخارج يروجون لاتهام تقول خلاصته إن والدته ليست مصرية الأصل، بل هي من يهود المغرب، وأنها انتقلت في مطلع خمسينات القرن الماضي إلى مصر، حيث تزوجت من والده واعتنقت الإسلام وتجنست لاحقًا بالجنسية المصرية، قبل تخليها عن الجنسية المغربية في مطلع السبعينيات.

ويرى أغلب من يتبنون هذا الاتهام أنه يفسر سياسات الرئيس السيسي وقراراته التي يرون أنها تضر بالمصريين وبالدولة ومكانتها، مشككين من خلال ذلك في انتمائه لمصر وولائه لها، وزاعمين أن ذلك هو الدافع وراء تنازله عن جزيرتي تيران وصنافير المصريتين، وتهاونه في الدفاع عن حقوق مصر التاريخية بمياه نهر النيل، وإغراق مصر في الديون التي وضعت البلاد على حافة الإفلاس.

وبالرغم من أن الاتهامات التي تنطوي على التشكيك في الولاء والانتماء طالت أغلب الرؤساء المصريين، كتفسير من الشعب للسياسات المرفوضة التي لا تصب عادة في صالحهم، إلا أن الاتهامات التي وجهت للرؤساء السابقين لم تزد عن كونها وسيلة تعبر من خلالها الجماهير الغاضبة عن رفضها للقهر والاضطهاد والفساد ونهب ثروات البلاد.

بينما في حالة الرئيس السيسي، يصعب النظر لهذا الاتهام على أنه مجرد وسيلة تنفيس يعبر المصريون من خلالها عن غضبهم من سياساته، وذلك لأن الاتهام يتناول واقعة محددة وسبب واضح يشكك في أحقيته بتولي منصبه كرئيس للجمهورية ويثير بذلك مُعضلة قانونية ودستورية غاية في الخطورة أبعد مِن مجرد التشكيك في ولائه لمصر لمجرد انتمائه إلى أسرة يهودية -إن صح هذا الزعم.

فبحسب المادة 141 من الدستور المصري الحالي "يشترط فيمن يترشح رئيسًا للجمهورية أن يكون مصريًا من أبوين مصريين، وألا يكون قد حمل أو أي من والديه أو زوجه جنسية دولة أخرى"، ما يعني أنه لو صح الزعم القائل بأن والدة الرئيس السيسي ولدت بالمغرب وحملت الجنسية المغربية حتى مطلع السبعينيات، فإنه يصبح طبقًا لذلك غير مستوفٍ لشروط الترشح لرئاسة الجمهورية، وأنه تولى منصبه بالمخالفة للدستور، كما يعني أيضًا أنه غير مستوف لشروط الترشح في الانتخابات المقبلة المزمع إجراؤها في مارس 2024.

إلا أن فحوى هذا الاتهام لا تتوقف عند مخالفة الدستور فقط، بل تتعداه إلى الاتهام الضمني للرئيس السيسي بارتكاب جريمة التزوير في محرر رسمي، حيث ينص قانون الترشح لرئاسة الجمهورية في مادته 12، على الأوراق التي يجب أن يرفقها المُرشح مع طلب التَرشح، والتي من بينها إقرار المرشح بأنه مصري من أبوين مصريين وبأنه لم يحملْ هو أو أي من والديه أو زوجته جنسية دولة أخرى، وتضيف هذه المادة في فقرتها الأخيرة أنه "تعتبر جميع الأوراق والإقرارات والمستندات التي يقدمها طالب الترشح أوراقًا رسميةً في تطبيق أحكام قانون العقوبات"، ما يعني أن تزوير أي من هذه المستندات -ومن بينها الإقرار بالأصول المصرية للمرشح- بمثابة تزوير في محرر رسمي، وهي جريمة تصل عقوبتها إلى السجن المشدد 10 سنوات.

ما يعني أنه لو ثبتت صحة المزاعم المثارة حول أصول والدته، فإن الرئيس السيسي يصبح بذلك مرتكبًا لجريمة التزوير في محرر رسمي لأنه قدم إقرارًا بأن أيًا من والديه لم يحمل جنسية دولة أخرى، على خلاف الواقع، وأنه حصل على منصبه بالتلاعب والخداع وإخفاء المعلومات.

ولكن قبل أن ننساق وراء هذه السلسلة من الاتهامات، علينا أولًا أن نسأل: ما قوة هذه المزاعم ومدى دقتها؟

الحق، أنه لا يمكن تصديق كل الآراء التي تشكك في أصول والدة الرئيس السيسي، كما أنه لا يمكن رفضها برمتها، ولكن الأمر فعلًا يستحق التدقيق

والتقصي قبل الوصول إلى نتيجة واضحة، مع العلم أن هذه المسألة لم تحظ بالتقصي والتدقيق الذي تستحقه رغم خطورتها وما تشكله من تهديد لمنصب رئيس الجمهورية، وكل ما تردد بشأنها ظل مجرد معلومات غير موثقة يغيب عنها الحياد والموضوعية غالبا، سواء ممن روجوا لهذه المزاعم أو ممن قاموا بنفيها.

هذا الكتاب سوف يحاول تقصي هذه المزاعم، والتأكد مما إذا كانت مجرد أكاذيب ليس لها أساس من الصحة، أم أنها غير ذلك.

في البداية، تجب الإشارة إلى أن تقصي أي شائعة يفترض البحث عن نوعين من الأدلة: أدلة إثبات وأدلة نفي، ولكن في ظل ما تعانيه مصر حاليا من سيطرة كاملة على وسائل الإعلام ومصادر المعلومات، وفي ظل امتناع السلطات المصرية عن إصدار قانون حرية تداول المعلومات بالرغم من كونه استحقاقا دستوريا شدد عليه دستور 2014، فإن العثور على دليل إثبات لهذا المسألة يصبح أمرا بالغ الصعوبة.

فلو فرضنا عدم صحة هذه الشائعة، فمن الطبيعي ألا نعثر لها على دليل إثبات، ولو فرضنا صحتها، فإن العثور على دليل إثبات قاطع لن يكون متاحا أيضا، فسوف تحرص السلطات على إخفاء أي دليل يمكن أن يؤكد هذه الاتهامات بحق رئيس الجمهورية وسوف تحول بين المصريين وبين الوصول إلى مصادر المعلومات التي يمكن أن تدعم هذه الاتهامات، وهو ما يحدث بالفعل

بشأن الوثائق متعلقة باليهود المصريين الموجودة في دار المحفوظات ودار الكتب والوثائق القومية، حيث بات من شبه المستحيل الاطلاع عليها حاليا.

لذا لا يوجد أمامنا لتقصي هذه المزاعم، سوى البحث عن أدلة النفي، أدلة تجعل من هذه المزاعم أمرا مستحيلا أو غير منطقي الحدوث أو معارضا للواقع ومجريات الأمور، وذلك من خلال الإجابة على سؤال رئيسي ومحدد:

هل هناك دليل قاطع ينفي صحة شائعة الأصول غير المصرية لوالدة الرئيس السيسي، ويجعلها أمرًا غير منطقي أو مستحيل الحدوث؟

وسوف يعتمد الكتاب في إجابته على فحص كل التفاصيل التي أثيرت حول هذه القضية، ومصادر تلك التفاصيل، ومدى منطقية هذه المزاعم من عدمها وتوافقها مع الواقع ومجريات الأمور والقوانين المصرية، واضعا كل التفاصيل أمام المصريين ليقيموا ما بين أيديهم من حقائق، ويتخذوا قرارهم بناء على ما يؤمنون به ويصدقونه ويرونه بأعينهم.

والله من وراء القصد

المؤلف

ملخص الاتهام

قبل بدء تقصي هذه القضية، من الضروري استعراض ملخص الشائعة المرتبطة بوالدة الرئيس السيسي والتي تشكك في أصولها المصرية، اعتمادًا على ما ورد في أغلب المصادر التي أثارت هذا الاتهام، وذلك حتى يفهم القارئ فحوى وطبيعة الاتهام وعناصره الأساسية والخط الزمني الذي تدور فيه الأحداث التي سوف يتم تناولها.

حيث تقول المصادر المشار إليها، إن والدة الرئيس السيسي اسمها الحقيقي (مليكة تيتاني)، وأنها ولدت في مدينة أسفي -جهة مراكش- بالمملكة المغربية في ثلاثينيات القرن الماضي، لأسرة يهودية من عائلة (بن شقرون)، وقد هاجرت من المغرب في مطلع الخمسينيات برفقة خالها (عوري صباغ) قاصدة الأراضي المحتلة، ولكن أثناء الرحلة مرا على مصر، فقررت الاستقرار فيها بعدما تعرفت على والد السيسي وتزوجت منه، بينما سافر خالها إلى الأراضي المحتلة وانضم إلى عصابات (الهاجاناه) التي شكلت نواة جيش الاحتلال، وتصعد في المناصب حتى وصل إلى عضوية الكنيست (البرلمان الإسرائيلي).

وتضيف المصادر أن والدة السيسي أشهرت إسلامها عقب زواجها، ثم حصلت على الجنسية المصرية في نهاية الخمسينيات، قبل تخليها عن الجنسية المغربية رسميًا في مطلع السبعينيات، حتى يتمكن نجلها عبدالفتاح من الالتحاق بالدراسة العسكرية.

وبالفعل نجح نجلها عبدالفتاح في الالتحاق بالمدرسة الثانوية الجوية ومن بعهدها الكلية الحربية ثم كلية الأركان التي مهدت أمامه الطريق لتولي مناصب قيادية داخل القوات المسلحة المصرية، انتهت بوصوله إلى منصب وزير الدفاع، قبل قيامه بتقديم استقالته ليتسنى له الترشح على منصب رئيس الجمهورية في عام 2014.

لائحة الكلية الحربية

هناك مسألة أخرى يجب حسمها قبل البدء في عملية التقصي، وهو الرد على الحجة التي اعتمد عليها أنصار الرئيس السيسي من أشخاص ومؤسسات إعلامية، بوصفها أقوى دليل على عدم صحة الاتهامات المثارة حول الأصول غير المصرية لوالدته، فبدون حسم هذه المسألة مبكرًا لن يكون لباقي هذا البحث أي معنى.

مفاد هذه الحجة أن الرئيس السيسي متخرج من الكلية الحربية المصرية، والتي يشترط فيمن يلتحق بها "أن يكون متمتعًا بالجنسية المصرية ومن أبوين وجدين متمتعين بها" -بحسب نص اللائحة الداخلية للكلية- ويقصد بالجدين هنا جده لأبيه وجده لأمه- ويعتبرون أن هذا دليل قاطع على عدم صحة هذا الاتهام، لأنه لو كانت والدته ذات أصول مغربية كما يدعي البعض، لحُرم السيسي بسبب ذلك من الالتحاق بالكلية الحربية، حتى ولو حصلت والدته على الجنسية المصرية لاحقًا؛ لأن جده لأمه كان مغربيًا، وبما أن السيسي دخل الكلية الحربية بالفعل وتخرج منها، فإن ذلك يعني أنه كان مصريًا من أبوين مصريين وجدين مصريين كذلك ولم يكن هناك أي سبب يحول دون التحاقه بالكلية.

ولكن هذه الحجة مبتسرة وغير دقيقة...

وذلك أن شرط تمتع الطالب بالجنسية المصرية هو وأبويه وجديه لكي يسمح له بالالتحاق بالكلية الحربية المصرية، هو شرط حديث نسبيًا، ظهر لأول مرة في اللائحة الداخلية للكلية الحربية الصادرة عام 1976 والمعمول بها حتى الآن، ولكن قبل صدور هذه اللائحة، لم يكن هذا الشرط ضمن شروط الالتحاق بالكلية الواردة في اللائحة السابقة عليها التي كان معمول بها قبل عام 1976، وهي لائحة عام 1963 والتي دخل على أساسها السيسي إلى الكلية الحربية.

فقد نصت اللائحة الداخلية للكلية الحربية الصادرة طبقًا لقرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم 496 لسنة 1963، في مادتها الأولى على الآتي: "يشترط في طالب الالتحاق بالكلية الحربية ما يأتي: (أ) أن يكون متمتعًا بجنسية الجمهورية العربية المتحدة ومن أبوين متمتعين بهذه الجنسية. (ب) أن يكون حاصلا على شهادة الدراسة الثانوية العامة..." ثم تتواصل الشروط دون أي إشارة إلى طريقة اكتساب الوالدين للجنسية المصرية أو التطرق لجنسية الجدين.

وقد استمر العمل بهذه اللائحة -مع تعديلات بسيطة لم تمس شرط الجنسية- حتى صدور اللائحة التالية لها في عام 1976 المشار إليها أعلاه، والتي أضيف فيها شرط "الجدين" لأول مرة.

ومن المعلوم، طبقًا للموقع الرسمي لرئاسة الجمهورية، أن الرئيس السيسي أنهى دراسته الثانوية عام 1974، ثم التحق بالكلية الحربية في العام ذاته، وقضى بها 3 سنوات ثم تخرج منها في أبريل من عام 1977.

ما يعني أن الرئيس السيسي التحق بالكلية الحربية طبقًا لشروط لائحة عام 1963 التي كانت تشترط مصرية الطالب ووالديه فقط، دون الجدين، بينما لم يعمل بلائحة عام 1976 التي تضمنت شرط "الجدين" إلا بعد دخول السيسي للكلية الحربية بالفعل وقبل تخرجه منها بعام واحد.

ما يعني أيضًا أن السيسي كان قادرًا على دخول الكلية الحربية في ذلك الوقت، حتى ولو كان جده لأمه غير مصري، وحتى لو كانت أمه مجنسة.

الآن وقد علمنا أن الأصول المصرية لوالدة السيسي ليست أمرًا مقطوعًا بصحته بناء على عدم صحة الحجة السابقة، فسوف نبدأ عملية تقصي دقيقة لذلك الاتهام، في محاولة لاستكشاف حقيقة ما يثار حول والدة الرئيس المصري.

إخفاء متعمد للمعلومات!

الثابت أن المعلومات المتوافرة عن والدة الرئيس السيسي ضئيلة للغاية، فنحن لا نعرف عنها سوى القليل جدًا المنشور بوسائل الإعلام المصرية -التي ينظر إليها بوصفها خاضعة لسيطرة الأجهزة الأمنية- هذه المعلومات هي:

- أن اسمها الثلاثي (سعاد إبراهيم محمد)، وأنها توفيت في 17 أغسطس 2015، وأنها من مواليد عام 1935 أو 1934 تقريبًا؛ حيث قيل إنها توفيت عن 80 عامًا.

خلاف هذه المعلومات المحدودة، لا نكاد نجد شيئًا آخر متوافر عنها يمكن أن يساعدنا في التعرف عليها أو على تاريخ عائلتها.

فنحن لا نعرف اسمها الرباعي، فاسمها الثلاثي لا يكفي لكي نعرف أصولها أو من أي العائلات هي أو من أي قرى أو مراكز مصر؟ حيث أن اسم (سعاد إبراهيم محمد) اسم شائع ومن السهل أن تجد آلاف النساء في ربوع مصر يحملن هذا الاسم، وبالتالي فهو لا يساعد في معرفة أي شيء عنها، وذلك بالرغم من محاولة بعض الصحف المصرية لاختراع اسم رابع لها، مثل صحيفة (الوطن) المصرية التي انفردت بالزعم أن والدة السيسي اسمها (سعاد

إبراهيم محمد **الشيشي**)! وهو اجتهاد مثير للسخرية، حيث لم تجد اسمًا آخر تبتكره سوى بوضع ست نقاط فوق اسم "السيسي"!

مع العلم أننا لم نعثر على أي مصدر رسمي يذكر اسم (سعاد إبراهيم محمد) باعتباره اسم والدة السيسي، فلا يوجد أي موقع رسمي تابع للدولة يشير إلى اسم والدة الرئيس صراحة، حتى موقع الرئاسة نفسه لا يذكر في بيانات الرئيس الشخصية اسم والدته على الإطلاق، كما لم يُذكر اسم والدة الرئيس على لسان السيسي أو حتى المتحدث الرسمي أو أي من صفحات الرئاسة على مواقع التواصل الاجتماعي، ولكن المصدر الرئيسي لهذا الاسم باعتباره اسم والدة السيسي، هو وسائل الإعلام المصرية بالإضافة إلى صفحة الرئيس السيسي على موقع الموسوعة الحرة "ويكيبيديا" والتي يصعب التعامل معها بأنها صفحة رسمية.

أيضًا لا نعرف من هو والدها (إبراهيم محمد)، وماذا كانت صنعته؟ وأين ولد وعاش ودفن؟ ومن أي عائلات مصر هو؟ وهل كان له أبناء غير (سعاد)؟ كل هذه معلومات لا يمكن أن تعثر لها على إجابة، خاصة وأن السيسي لا يأتي على ذكر أجداده إطلاقًا، ولا يحكي عنهم أي شيء أو يسرد أي مواقف جمعته معهم، لا جده لأبيه ولا جده لأمه.

في ظل هذا الغياب الكبير للمعلومات، سعت وسائل الإعلام المصرية والعربية لعمل تقارير عن المنطقة التي ولد وعاش فيها الرئيس السيسي في أكثر

من مناسبة، وحرصت على إجراء الحوارات واللقاءات مع بعض أقاربه، في محاولة لملئ الفراغات الكثيرة في سيرة الرجل وأسرته، إلا أن أغلب أقاربه من أبناء عمومته -الذين ما يزالون يمتلكون متاجر التحف والهدايا والمشغولات الفنية (البازارات) في شارع خان الخليلي بالجمالية- الذين استطاعت وسائل الإعلام الوصول إليهم، رفضوا تقديم أية معلومات عن والدته بالتحديد، مؤكدين أن هذه هي رغبة السيسي نفسه كما يقول موقع قناة "العربية"، بحجة أنه يرفض ظهور أي من أفراد عائلته أمام الكاميرات أو الأضواء، واكتفى أبناء عمومته بترديد معلومات ضئيلة، دارت كلها حول والده وحول السيسي في شبابه، وهي معلومات كان أغلبها معروف ومنتشر منذ اختياره وزيرا للدفاع، ولم تضف جديدًا.

أيضًا إذا جمعنا كل ما قاله وردده الرئيس السيسي عن والدته سنجد أنه لا يتضمن أي معلومة واضحة تساعد في التحقق من أصولها، وإنما هو مجرد كلام مرسل عن حكمتها وحنانها وكيف أنها "سيدة مصرية أصيلة" و"مؤمنة ومتجردة" وتتعلّم منها كل المعاني الطيبة -على العكس من والده الذي لا يكاد يذكره في حواراته- بينما يتجنب ذكر أي معلومة دقيقة عن هذه السيدة الغامضة يمكن أن تكشف شخصيتها.

فلو افترضنا صدق الحجة التي قالها أقاربه في خان الخليلي بأن الرئيس السيسي يرفض الحديث عن والدته لأنه يريد إبعاد أسرته عن الأضواء -وله

الحق في ذلك- فهذه الحجة لم يعد لها أي معنى في الوقت الحالي وقد صعدت تلك السيدة إلى بارئها -رحمها الله- خاصة وأن الشكوك التي ترددت بشأن أصولها، كانت كفيلة بأن يتراجع السيسي عن التمسك بهذا الأمر، ويبادر بكشف أصولها حتى يسكت الألسنة.. ولكن الغريب أنه لم يفعل!

وهو ما يدفعنا للتساؤل: لماذا يصر الرئيس السيسي والمقربون منه على إخفاء أي معلومات حقيقية عن والدته؟ ويحرصون على أن تظل في منطقة مظلمة وغامضة رغم كل ما يثار حولها من شكوك؟ وما الذي يدفع وسائل الإعلام المصرية لاختراع اسم رابع لها مثيرًا للسخرية؟ والريبة أيضًا؟

امرأة (مقطوعة من شجرة)!

وفي ظل هذا الغموض والتعتيم المتعمد، يظل اختفاء أقارب هذه السيدة، هو اللغز الأكبر المحيط بها!

ففي الوقت الذي نعرف فيه كل شيء عن عائلة والد السيسي وجده لأبيه وأبناء عمومته، لا نكاد نعثر لوالدته على أي أقارب، فلم يظهر أي شخص يدعي أنه قريب للسيسي من ناحية والدته، أو أنه من نفس المركز أو القرية التي ولدت فيها، وذلك بالرغم من كل الشكوك التي ثارت حول أصولها، والتي كانت كفيلة بدفع أقاربها -إن وجدوا- للخروج ونفي هذه الشكوك والتأكيد على أصولها المصرية.

ولكن إحقاقًا للحق، فإن هناك شخص واحد فقط قالت وسائل الإعلام المصرية أنه قريب للسيسي من ناحية والدته، هذا الشخص هو زوجة السيسي السيدة انتصار عامر، التي خرجت في برنامج أذيع على الفضائيات في شهر نوفمبر 2020 مع الإعلامية إسعاد يونس، وقالت إن والدة السيسي (خالتها)، إلا أنه لا يمكن الاكتفاء بهذه الشهادة في إقامة الحجة على مصرية والدة السيسي؛ أولا لأن شهادة زوجته هي بكل تأكيد شهادة مجروحة مع

احترامنا لها، إضافة إلى أن لفظ (خالة) عادة ما يطلق في المجتمع المصري على صديقات الأم وجاراتها من باب التودد والتعبير عن القرب، وبالتالي لا يكفي للقطع بأنها كانت (خالتها) بالفعل، أي شقيقة والدتها.

ما يدفعنا للتساؤل: أين هم أقارب هذه السيدة؟ ولماذا التزموا الصمت رغم كل ما يثار حولها من شكوك؟! ولماذا لم تعثر أي وسيلة من وسائل الإعلام المصرية التي التقت أقارب السيسي في الجمالية، على أي شخص يدعي أنه قريب للرئيس من ناحية أمه؟!

عزاء بلا أقارب!

كان خبر وفاة والدة الرئيس السيسي في 17 أغسطس 2015، وما صاحبه من أحداث، مشهد مرتبك للغاية وغامض ومثير للتساؤلات.

فقد كان أول من أعلن عن وفاتها هو الناشط السياسي المحسوب على جماعة الإخوان المسلمين والمتواجد خارج مصر حاليا (هيثم أبو خليل)، حيث كتب على صفحته بفيسبوك يوم 1 أغسطس 2015، أن والدة الرئيس السيسي توفيت داخل مركز العلاج العالمي بالإسماعيلية بعد معاناة شديدة مع المرض "وسط حالة غير مفهومة وغير مبررة من التكتم الشديد" بحسب قوله، وهي نفس المعلومة التي أكدها لاحقا المقاول المصري (محمد علي) عبر أحد فيديوهاته التي نشرها عام 2019، حيث أرجع السبب وراء التكتم على وفاة والدة السيسي، إلى إصرار الرئيس على إقامة احتفال افتتاح قناة السويس الجديدة تحت أي ظرف والتمسك بمشاركته في الاحتفال!

ورغم نفي البعض لما نشره أبو خليل عبر صفحته حينها، إلا أن الرئاسة عادت وأعلنت بشكل رسمي بعد الافتتاح بأيام قليلة، خبر وفاتها في يوم 17 من الشهر ذاته!

إلا أن طريقة الإعلان الرسمية كانت مرتبكة أيضًا؛ فأول من أعلن وفاتها من المحسوبين على النظام هو الصحفي مصطفى بكري عبر حسابه بتويتر في صباح يوم 17 أغسطس، ثم تلته بعض الصحف التي أذاعت الخبر بشكل مقتضب، وسط توقعات الصحف بأن تتم مراسم صلاة الجنازة بحضور الوزراء وكبار رجال الدولة والمسؤولين والشخصيات العامة، وقيادات الجيش كما تقول صحيفة (اليوم السابع) في خبر إعلان الوفاة.

كل ذلك والرئاسة ملتزمة الصمت، ولم يصدر عنها شيء رسمي حتى ظهر ذلك اليوم، حيث أعلن المتحدث الرسمي أخيرًا أن والدة الرئيس السيسي توفيت في ساعة مبكرة من صباح الاثنين، وأن العزاء مقتصر على أسرة الفقيدة فقط، أي أنه لا وزراء ولا مسؤولين ولا وسائل إعلام سوف تحضر صلاة الجنازة أو العزاء، لتتم الصلاة في سرية تامة وكاملة وتحت تكتم شديد للغاية، حتى أنك لن تجد عبر الإنترنت فيديو واحد أو صورة واحدة تسجل الصلاة عليها أو مراسم العزاء على الإطلاق.

بالطبع هذا التكتم قد يكون مفهوما بسبب حساسية منصب رئيس الجمهورية ورغبته في الخصوصية، ولكن دعني أخبرك أن هذا التكتم، ومنع توثيق صلاة الجنازة أو العزاء، فوت على المصريين فرصة التعرف على أقارب والدة رئيسهم، الذين كانوا من المفترض أن يحضروا تلك المراسم!

إلا أن الأمر لم يكن قد انتهى بعد، فقد كانت هناك فرصة أخرى يمكن أن تكشف عن أقارب والدة الرئيس المصري ومن أي قرى أو مراكز أو محافظات مصر هي، واسم عائلتها أو أي شيء عن أصولها، وهي التعازي التي كانت ستنشر في وسائل الإعلام بالتأكيد.

فقد كان من المتوقع أن تمتلئ الصحف بالتعازي الموجهة للرئيس السيسي، وبالتأكيد كانت ستتضمن بعض هذه التعازي، تعاز موجهة إلى أسرة والدته نفسها من بعض أقارب الأسرة أو معارفها أو جيرانها، ولكن حتى هذه الفرصة أيضًا ضاعت عندما أعلن الرئيس المصري عبر صفحته الرسمية على فيسبوك أنه يناشد "كل من أبدى رغبته في نشر مشاطرات عزاء في الصحف ووسائل الإعلام التبرع بقيمتها للأعمال الخيرية"، وهو ما كان بمثابة أمر موجه لكل وسائل الإعلام المصرية بعدم نشر أي تعازي من أي نوع، وفوت الفرصة للمرة الثانية على المصريين لمعرفة أي شيء عن أقارب هذه السيدة الغامضة.

* ملحوظة: وسائل الإعلام المصرية عدلت طلب الرئيس السيسي لاحقا وقالت إن الرئاسة تطلب التبرع بقيمة مشاطرات العزاء إلى "صندوق تحيا مصر" تحديدًا!

خلاصة ما سبق، تكشف أن هناك حالة كبيرة من الغموض مفروضة حول والدة الرئيس السيسي بشكل مثير للدهشة والتساؤلات والريبة، بالرغم مما قيل ويقال حول أصولها غير المصرية، كما أن غياب أي أقارب لهذه السيدة

وعدم معرفة مكان ولادتها ونشأتها، لا يتناسب مع سيدة من المفترض أنها ولدت وعاشت وتربت في مصر!

ما يعني أن البحث ورائها في تلك الحالة، هو مسألة مبررة ومنطقية، بل وضرورية أيضًا.

أول من تكلم

ظهر الحديث لأول مرة عن جنسية والدة الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي في 18 يوليو 2013، أي بعد الأحداث المعروفة بـ(30 يونيو) التي قام فيها الجيش بخلع محمد مرسي من رئاسة مصر.

كانت صحيفة (الوطن) الجزائرية هي أول وسيلة إعلامية تتحدث عن هذا الموضوع، وهي صحيفة إلكترونية إخبارية ناطقة بالعربية، حيث نشرت في الساعة السادسة ودقيقة من مساء يوم الخميس 18 يوليو 2013 تقريرا بعنوان "مصر: والدة الفريق السيسي يهودية مغربية تنتمي إلى عائلة صباغ وخالها عوري صباغ عضو الكنيست"، وهو أقدم نص على موجود على الإنترنت يشكك في الأصول المصرية لوالدة السيسي، سواء في المواقع الإخبارية أو الشبكات الاجتماعية.

ويقول التقرير أن والدة الرئيس المصري تدعى (مليكة تيتاني) وتعود جذورها إلى يهود المغرب، وأنها حصلت على الجنسية المصرية عام 1958 ثم تخلت عن الجنسية المغربية في أوائل السبعينيات حتى يتمكن نجلها من دخول الكلية الحربية، كما أن خال والدة السيسي هو (عوري صباغ)، وقد ولد في

آسفي بالمغرب، ثم هاجر إلى فلسطين وكان عضوا في عصابات (الهاجاناه) التي شكلت نواة جيش الاحتلال، وتقلد عددًا من المناصب في دولة الاحتلال حتى وصل إلى عضوية الكنيست الإسرائيلي في الثمانينات.

وأوضحت الصحيفة في التقرير -الذي ظل متاحًا على موقعها الإلكتروني حتى توقف الموقع كاملا مؤخرا- إن مصدر معلوماتها هو (المرصد الإسلامي لمكافحة التضليل الإعلامي) وعدد من المنتديات الإسلامية.

والمرصد المشار إليه هو كيان غامض لم يتم العثور على أي دليل يثبت وجوده، فليس له أي موقع إلكتروني أو حتى صفحة على الشبكات الاجتماعية، وكل الأخبار المتوافرة عنه متعلقة بالحديث عن والدة الرئيس السيسي ومنشورة في تواريخ لاحقة لتاريخ نشر تقرير (الوطن)، ما يرجح أنه في الغالب مجرد مصدر وهمي اختلقته الصحيفة لتداري به على المصدر الأصلي للمعلومة... فمن هو المصدر الأصلي؟ وهل هناك وجود بالفعل لشخص يدعى (عوري صباغ) الذي تدعي الصحيفة أنه خال والدة السيسي؟

البحث على قاعدة بيانات الكنيست الإسرائيلي على الإنترنت، يظهر أن عضوا بالبرلمان الإسرائيلي في الثمانينات كان يحمل هذا الاسم بالفعل، كما أن المعلومات المتوافرة عن هذا الرجل عبر الموقع، تتوافق إلى حد ما مع ما ذكرته صحيفة (الوطن)، خاصة أصوله المغربية وانضمامه لعصابات (الهاجاناه)، أي أن (عوري صباغ) هو شخص حقيقي، فكيف عرفت الصحيفة قصته؟

في التوقيت الذي نشرت فيه صحيفة (الوطن) الجزائرية تقريرها، لم يكن أحد من الناطقين بالعربية يعرف شيئًا عن المدعو (عوري صباغ)؛ فحتى تاريخ نشر التقرير لم تكتب كلمة واحدة عن هذا الرجل باللغة العربية، ما يعني أن أحدًا لم يكن يعرف عنه شيئًا خارج الأراضي المحتلة.

ولكن الغريب أيضا، أن اسم (عوري صباغ) -ويكتب بالعبرية (**אורי סבג**)- لم يكن له وجود على أي صحيفة عبرية أو على أي شبكة اجتماعية حتى ذلك التاريخ! ولم يكن له سوى صفحة مدفونة في قلب موقع الكنيست بين عشرات الآلاف من الصفحات التي تخص أعضاء البرلمان الإسرائيلي السابقين، وتتضمن معلومات ضئيلة للغاية عنه أقل مما باتت تتضمنه الآن، أي أن افتراض معرفة صحيفة (الوطن) الجزائرية بوجود شخص بهذا الاسم عن طريق الإنترنت في ذلك الوقت، افتراض من الصعب تحققه.

إذن.. فمن أين عرفت (الوطن) بوجود (عوري صباغ) وقصته؟!

وسائل إعلام عالمية

سوف نرجئ الإجابة على السؤال السابق إلى قرب نهاية الموضوع، لنستكمل الآن استعراض باقي المواقع الإلكترونية ووسائل الإعلام التي أثارت الجدول حول أصول والدة السيسي إما بسردها قصة (عوري صباغ) أو نشر اسم (مليكة تيتاني) بوصفه الاسم الحقيقي لوالدة الرئيس المصري.

فعقب نشر صحيفة (الوطن) الجزائرية لتقريرها الذي شككت من خلاله في الأصول المصرية للرئيس السيسي ووالدته، كان يتوقع أن تنتشر تقارير تكذب هذه المعلومات أو ترد عليها أو توضح أن المعلومات الواردة بها غير دقيقة، ولكن ذلك لم يحدث!

فبعد نشر خبر (الوطن) بساعات قليلة، نشرت صحيفة (هيسبريس) تقريرًا مماثلًا، وهي أكبر وأقدم صحيفة مغربية على الإنترنت، وحمل تقريرها عنوان "منتديات: جذور السيسي تعود إلى يهود المغرب"، مرددة نفس المعلومات السابقة التي وردت في تقرير صحيفة (الوطن) ولكن بشيء من الترتيب وبشكل متماسك أكثر.

ولكن اللافت حقًا، أن صحيفة (هيسبريس) المغربية، لم تنف أو تؤكد صحة تلك المعلومات، بالرغم من أن المعلومات تربط بين المغرب ووالدة السيسي بشكل واضح، وهذا معناه، أن الصحيفة لم تجد شيئًا ظاهرًا يمكن أن يطعن في صحة هذه المعلومات، ولكنها أيضًا لم تجد دليلًا قويًا يمكن الاستناد إليه لتأكيد تلك الصحة.

ثم توالت بعد صحيفة (هيسبريس) التقارير والأخبار التي تناولت نفس الأمر، ونشرت في عدد من المواقع العربية، والتي كان أغلبها مواقع غير شهيرة وغير معتمدة، حيث تجاهلت الصحف المصرية تقريبا هذه المعلومات، وهو نفس الأمر بالنسبة لوسائل الإعلام العربية الرسمية الأخرى.

ولكن ذلك لم يمنع بعض وسائل الإعلام العالمية الهامة، من أن تشر صراحة إلى أن اسم والدة الرئيس السيسي هو (مليكة تيتاني) -نفس الاسم الذي ذكرته صحيفة (الوطن) الجزائرية- من بين هذه الوسائل مثلًا، وكالة (تاس) الروسية!

فقد نشرت (تاس) -وهي وكالة الأنباء الحكومية الرئيسية في روسيا- يوم 20 أغسطس 2015، وعبر نسختها الإنجليزية، خبرًا عن زيارة مرتقبة للرئيس عبدالفتاح السيسي إلى روسيا في الفترة من 25-27 أغسطس من العام ذاته، للقاء الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، مشيرة إلى أن الزيارة كان قد تردد أنه سيتم تأجيلها إلى أجل غير مسمى بعد وفاة والدة السيسي في 17 أغسطس.

ولكن الغريب أن خبر الوكالة أشار في نهايته إلى أن والدة الرئيس السيسي المتوفاة تدعى (Malika Titani) وليس (سعاد إبراهيم محمد) كما هو معلن في مصر! فهل أخطأت أكبر وأهم وكالة أنباء روسية في اسم والدة الرئيس المصري؟ ولو افترضنا أنها أخطأت بالفعل، فلماذا لم تعتذر عن هذا الخطأ وتقوم بتصحيحه؟ ولماذا أبقت على الاسم كما هو داخل الخبر المتاح للقراءة حتى الآن؟!

إلا أن ما نشره موقع شبكة CNN الأمريكية، يظل هو الأبرز والأهم في هذه المسألة، فقد نشر الموقع يوم 2 يوليو 2014، وعبر نسخته الإنجليزية، موضوعًا معلوماتيًا عن الرئيس عبدالفتاح السيسي، وذلك بعد قرابة شهر على حلفه اليمين وتوليه رئاسة مصر رسميًا، حيث كانت المفاجأة أن CNN ذكرت أيضًا أن اسم والدة الرئيس السيسي هو (Malika Titani)!

اللافت أن الاسم ظل موجودًا في التقرير قرابة عامين و4 أشهر، حتى تم تعديله يوم 9 نوفمبر 2016، إلى (سعاد محمد)! مع العلم أن التقرير كان موقعًا باسم (CNN Library) أي أن المعلومات الواردة فيه مأخوذة نقلًا عن المكتبة المعلوماتية لشبكة CNN الأمريكية.

وهو ما يمكن للقارئ التحقق منه عبر وضع رابط تقرير CNN الحالي عن الرئيس السيسي، على محرك بحث (Way Back Machine) الموجود على موقع (web.archive.org)، والذي تتم من خلاله أرشفة أغلب

التغييرات والتعديلات التي تجرى على المواضيع المنشورة على الإنترنت، وسوف يجد أن اسم (مليكة تيتاني) ظل موجودا في التقرير باعتباره اسم والدة الرئيس السيسي في الفترة بين 2 يوليو 2014 وحتى 9 نوفمبر 2016.

ما يدفعنا للتساؤل: هل أخطأت CNN ومكتبتها أيضًا في اسم والدة رئيس دولة بهذا الشكل؟! خاصة وأن لديها صفحات شبيهة لمختلف رؤساء وحكام وملوك العالم، وهي صفحات من المفترض أن تتوخى فيها الدقة الكبيرة نظرًا لحساسية المعلومات الواردة فيها وتقوم بتحديثها وتطويرها باستمرار.

فلو كانت كتبت اسم والدة الرئيس السيسي عن طريق الخطأ (مليكة تيتاني)، فلماذا ظل الاسم موجودًا على الموقع عامين و4 أشهر؟ ولماذا تم تغييره؟ هل هناك من طلب منها ذلك؟ ولماذا لم تعتذر CNN إن كانت قد أخطأت؟ وهي التي اعتادت أن تفعل ذلك لتؤكد نزاهتها وحرصها على دقة المعلومات التي تقدمها!

وهو ما يدفعنا للتساؤل: هل تعرف وكالات الأنباء ووسائل الإعلام العالمية عن الرئيس المصري شيئًا لا يعرفه المصريون؟

كلية الحرب الأمريكية

بالطبع هو سؤال ليس من السهل الإجابة عليه.. ولكن دعنا ننظر إلى الوضع من زاوية مختلفة.. ربما ساعدتنا تلك الزاوية على رؤية الصورة بشكل أوضح.

لو أن شبكة إخبارية أمريكية كبرى مثل CNN أرادت أن تنشر تقريرًا معلوماتيًا عن رئيس مصر الجديد، فما هي المصادر التي ستعتمد عليها أولًا في جمع المعلومات؟ وبالأخص معلومة شائكة مثل اسم والدته الذي كانت تعلم الشبكة بكل تأكيد أنه يثير الكثير من الجدل حول أصولها؟

بداية كانت سوف تعتمد على المواقع المصرية الرسمية، مثل موقع الرئاسة، ولكن موقع الرئاسة لم يذكر أبدًا اسم والدة الرئيس السيسي، لا حينها ولا الآن، ولا يوجد موقع رسمي تابع للدولة ورد فيه اسم والدة الرئيس السيسي بأي شكل من الأشكال، واسم (سعاد إبراهيم محمد) هو اسم منتشر طبقًا لوسائل الإعلام المصرية دون أي تأكيد أو نفي رسمي له.

في ظل هذا الغياب، لم يكن أمام CNN إلا الاعتماد على الصحف المصرية، ولكن وسائل الإعلام المصرية كانت تذكر أن اسم والدة الرئيس السيسي هو (سعاد إبراهيم محمد) وليس (مليكة تيتاني)، ما يعني أن CNN

لم تعتمد على الصحف المصرية وإلا لكانت كتبت الاسم من البداية (سعاد)، فمن أين جاءت CNN باسم (مليكة)؟

يصعب القول أن CNN اعتمدت في جمع معلوماتها على صحيفة (الوطن) الجزائرية التي نسبت هذه المعلومة إلى مصادر مجهولة؛ لأنه من المستبعد أن تنقل شبكة عالمية مثل CNN معلومة بهذه الخطورة مصدرها جهة غير معروفة وليس لها وجود ولا يعرف مدى موثوقيتها ودقتها مثل الكيان المزعوم (المرصد الإسلامي لمكافحة التضليل الإعلامي)، ولكنها ستتجه بكل سهولة إلى المصادر الأمريكية الرسمية.

وهنا نطرح سؤالًا منطقيًا: ما هي المصادر أو الجهات الأمريكية التي يمكن أن تكون على اطلاع على الملف الشخصي الكامل للرئيس المصري عبدالفتاح السيسي الذي يتيح لها معرفة اسم والدته؟

مع استثناء وكالة المخابرات الأمريكية CIA، فإن الإجابة ستكون بكل تأكيد كلية الحرب الأمريكية (US Army War College) التي قضى بها السيسي قرابة عامًا كاملًا في 2006 ليحصل منها على الزمالة بحسب المعلن على موقع الرئاسة، ما يعني أن بيانات ومعلومات الرئيس السيسي كانت موجودة في أرشيف الكلية بوصفه أحد الطلاب الذين التحقوا بها وحصلوا منها على شهادتها.

ولكن هل من السهل أن تحصل شبكة CNN على معلومة كهذه إذا طلبتها من الكلية؟

الإجابة نعم.. لأن الكلية مجبرة على ذلك طبقًا لقانون حرية تداول المعلومات في الولايات المتحدة.. ولك أن تعلم.. أن أدق المعلومات عن الرئيس الأمريكي نفسه متاحة للإعلام.. فما بالك برئيس دولة أجنبي!

وهو ما يدفعنا للاعتقاد، بأن CNN لم تنشر اسم (مليكة تيتاني) على أنه اسم والدة الرئيس السيسي إلا بعدما حصلت عليه من جهة رسمية أمريكية.

مع العلم أن زمالة كلية الحرب لم تكن تجربة السيسي الأولى في أمريكا، فقد سبق له الحصول على دورة تدريبية أساسية في المشاة، في مدينة فورت بينينج بولاية جورجيا الأمريكية عام 1981، وهو أمر غير معلن على موقع الرئاسة! ولكن هذا ما كشفت عنه وكالة (رويترز) في تقرير لها، ما يعني أنه ربما كانت هناك أكثر من جهة في الولايات المتحدة امتلكت الملف الكامل للرئيس السيسي.

وثائق مسربة

لم تكن وسائل الإعلام العربية والعالمية هي المصدر الوحيد الذي أثار الشكوك حول أصول والدة الرئيس السيسي، ففي 2019 انتشرت وثيقتان على الشبكات الاجتماعية، يزعم من تداولهما أنهما صادرتان عن (المديرية العامة لمراقبة التراب الوطني في المغرب)، وهي وكالة المخابرات الداخلية المغربية، حيث يظهر من الوثيقة الأولى المؤرخة في 2014 وكأن هناك توجيهًا صدر داخل الوكالة لمنع تسرب أي معلومات بشأن أصول والدة الرئيس السيسي وكونها من أصول مغربية، والثانية المؤرخة في 2015 تتحدث عن نتائج فحص ملف والدة الرئيس السيسي وكأن هناك توجيهًا صدر للتأكد من أصولها وما إذا كانت مغربية الأصل.

الوثيقتان تعرضتا للتشكيك على نطاق واسع، حيث تم توجيه إحداهما إلى الملك (محمد الخامس) بينما الملك الحالي هو (محمد السادس)، وهو ما دفع مديرية مراقبة التراب الوطني المغربية، لإصدار بيان رسمي عقب انتشار الوثيقتين نفت فيه صحتهما، مؤكدة أنهما "مشوبتين بالتزوير المفضوح والتحريف الخطير وأنهما غير صحيحتين في الشكل والجوهر" وأنها ستباشر التحقيق للكشف عن مصدرهما وخلفيات تداولهما.

ولكن بالرغم من هذا التزوير الواضح، وبالرغم من أن الوكالة لم تعلن حتى الآن عن نتائج تحقيقاتها في هذه المسألة! إلا أن ذلك لا يعني أن نتجاهل ما ورد فيهما من معلومات دون تدقيق ومراجعة، خاصة وأن عملية التزوير في الوثيقة الأولى واضحة ومفضوحة بشكل كان يجب ألا يقع فيه من قام بنشرها خاصة إذا كان غرضه هو تضليل الجماهير، وهو ما يدفعنا للتساؤل: هل كان هذا التزوير المفضوح مقصودًا؟!

لكي نجيب على هذا السؤال وحتى نفهم حقيقة تلك الوثائق، علينا أن نعرف أولًا طبيعة ما تضمنته من معلومات.



المملكة المغربية
وزارة الداخلية
المديرية العامة لمراقبة
التراب الوطني

D.G.S.T
1198

خاص بالإرساليات الداخلية

الاثنين 05 يناير 2015

المرجع 1/8023

المرسل اليه : السيد مستشار جلالة الملك للشؤون الأمنية
السيد مراقب عام المديرية الجهوية لمراقبة التراب الوطني
السيد المدير الإقليمي لمراقبة التراب الوطني

الموضوع : نتائج الفحص المرتبط بملف السيدة مليكة تيتاني والدة الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي

الاسم والعائلة : مليكة تيتاني - بنشفرون
مزدادة : 1933/06/09 جهة مراكش تانسيفت الحوز سابقا – أسفي
الجنسية : مغربية حتى عام 1970 وتنازلت عنها بمحض إرادتها طبقا للإقرار الصادر عنها بموقع السفارة المغربية بالقاهرة فى الثلاثاء 09 يونيو 1970 ومصدق ومعتمد ومقيد برقم 1970/6/110480 .
الديانة : يهودية – سليلة عائلة بنشفرون .
البطاقة الوطنية للتعريف
HH 9155

[illegible] : غادرت المملكة فى غشت من عام 1951 وتوجهت الى مصر رفقة خالها السيد حوري سباغ وحصلت على الجنسية المصرية فى الرابع من شهر ماي 1958 دون ابلاغ السلطات المغربية .

المرفقات : جميع السندات المتاحة لدى المديرية العامة وعددها 14 سند رسمي ومعتمد .

المسؤول عن قسم الإرساليات
المراقب العام
DGSN/DGST n.9045/17

DGST.[illegible]

المملكة المغربية
وزارة الداخلية
المديرية العامة لمراقبة
التراب الوطني

خاص بالإرساليات الداخلية

الأربعاء 24 غشت 2014

المرجع 10183 / 1

المرسل اليه : - ديوان أمير المؤمنين القائد الأعلى – رئيس أركان الحرب العامة للقوات المسلحة الملكية المغربية سيدي جلالة الملك محمد الخامس .
- السيد مستشار الملك للشؤون الأمنية
- المديرية الجهوية لمراقبة التراب الوطني
- المدير الإقليمي لمراقبة التراب الوطني

الموضـــوع : سرعة تنفيذ الأمر المولوي السامي رقم 018/ 9

حـــــول : إتخاذ جميع الإحتياطات والتدابير الوقائية التى تكفل منع تسريب أو إعطاء أي بيانات خاصة بملف السيدة والدة الرئيس المصري عبد الفتاح سعيد خليل حسين السيسي .
الاســـم : مليكة تيتاني
مزدادة : 17 / 03 / 1935 من العام الميلادى
مزدادة فى : أسفي – جهة مراكش تانسيفت الحوز سابقا
الجنسية : مغربية
الديانة : يهودية
البطاقة الوطنية للتعريف
HH 01609

وبناء عليـــه :

ضرورة التحلي بالإنضباط الكامل فى تنفيذ الأمر المولوي السامي لحين صدور أوامر أخرى .

الله . الوطن . مليكنا المفدى

المسؤول عن قسم الإرساليات
المراقب العام
DGSN/DGST n.5782/17

DGST.00000049881211056

أهم ما تضمنته الوثيقة الأولى المؤرخة في 2014، هو القول بأن والدة السيسي تدعى (مليكة تيتاني)، وأنها من مواليد 17 مارس 1935 بمنطقة أسفي -جهة مراكش تانسيفت الحوز سابقا- وأنها كانت يهودية الديانة، ولها بطاقة وطنية تعريفية تحمل رقم (01609 HH).

بينما تضيف الوثيقة الثانية، أن والدة السيسي (مليكة تيتاني) من عائلة (بن شقرون)، مقدمة تاريخ ميلاد مختلفًا لها في 9 يونيو 1933، بنفس المنطقة المذكورة في الوثيقة الأولى كمحل للميلاد، ومضيفة أنها غادرت المغرب في أغسطس 1951 -وهي في 18 من عمرها- وتوجهت إلى مصر رفقة خالها (عوري سيباغ) وحصلت على الجنسية المصرية في 4 مايو 1958 دون إبلاغ السلطات المغربية، وظلت تحمل الجنسية المغربية حتى عام 1970 قبل التنازل عنها بمحض إرادتها طبقًا للإقرار الصادر عنها بموقع السفارة المغربية بالقاهرة في 9 يونيو 1970، كما أوردت الوثيقة رقم بطاقة هوية وطنية مختلف عن الوثيقة الأولى، هو (9155 HH).

بمجرد المراجعة السريعة للمعلومات في الوثيقتين، يظهر بشكل واضح أن هناك تناقضًا بينهما، وبالتحديد في تاريخ الميلاد المنسوب لوالدة الرئيس السيسي وفي رقم هويتها، ما يعني أن الوثيقتين لم تصدرا عن الشخص نفسه أو الجهة نفسها -بغض النظر عن مدى صحتهما من عدمه.

وهو ما يدفع للظن -بعد عملية مراجعة دقيقة للمعلومات بهما- أن الوثيقة المؤرخة في 2014، الوارد فيها اسم الملك خطأ، هي وثيقة مزورة لا محالة، ولكن من نشرها وروج لها أراد أن يشكك من خلالها في صحة الوثيقة الثانية المؤرخة في 2015، والتي انتشرت أولًا في الغالب، خاصة وأنها تتضمن معلومات تفصيلية تبدو دقيقة بشكل مثير للدهشة -كما سنرى لاحقًا.

وهو تكنيك معروف في وسائل التضليل الإعلامي يدرسه طلاب كليات الإعلام، فعندما تتسرب معلومة صحيحة تخفيها جهة ما، تقوم تلك الجهة حينها بنشر معلومة شبيهة لها ولكنها مزورة، وتشجع على تناول المعلومتين معا -الصحيحة والمزيفة- والنظر إليهما وكأنهما من مصدر واحد، ثم تقوم الجهة لاحقا بفضح زيف المعلومة التي نشرتها عمدًا، وبالتالي يتسرب التشكيك وعدم المصداقية إلى المعلومة الأولى الصحيحة.

فلو افترضنا أن هذا التكنيك هو ما حدث في التعامل مع الوثيقتين من قبل السلطات المغربية، تصبح بذلك الوثيقة المؤرخة في 2015 وثيقة صحيحة -غالبًا- وتسربت من المغرب دون رغبة السلطات هناك، فقامت إحدى الجهات بتزوير وثيقة شبيهة وضمنتها معلومات مزورة بشكل مفضوح وأرختها بتاريخ أقدم بعام 2014 لتوهم من يطالعها بأنها أقدم في الانتشار، وشجعت على تداولها بكثرة برفقة وثيقة 2015، وبالتالي عندما يطالع الناس الوثيقتين ويجدون أن إحداهما بها هذا التزوير المفضوح الساذج -الزعم بأنها موجهة إلى

الملك محمد الخامس المتوفى عام 1961- يفقدون الثقة في الوثيقتين معًا، المزورة والصحيحة أيضًا، وهو ما قامت السلطات المغربية بالتأكيد عليه عندما تكلمت عن وثيقتين بالتحديد -أي ليس وثيقة واحدة أو وثائق بالجمع بل بالمثنى بشكل صريح- ووصفت الوثيقتين معًا بأنهما مشوبتان "بتزوير مفضوح وتحريف خطير".

لذا سوف نتجاهل الوثيقة الأولى المؤرخة في 2014، ونسير خلف المعلومات الواردة في الوثيقة الثانية المؤرخة في 2015.

الفرض السابق، لا يعني أننا سلمنا بصحة الوثيقة المؤرخة في 2015، بل يعني أننا لم نجد فيها شيئا ظاهرا وواضحا يشكك في صحتها كما في الوثيقة الأولى، وأن هناك احتمالية لكونها وثيقة سليمة، ولكي نتأكد من ذلك، نحتاج الإجابة على السؤال التالي: هل المعلومات الواردة بالوثيقة تبدو منطقية ومنظمة؟ أم أنها معلومات عشوائية وساذجة وضعها أحدهم بشكل اعتباطي يخالف المنطق والواقع وطبيعة الأمور؟

الإجابة يمكن أن نجدها في فحص ما بالوثيقة من معلومات، من خلال الإجابة على الأسئلة التالية:

- هل كان هناك يهود يعيشون في مراكش بالمغرب ويحملون الجنسية المغربية في منتصف القرن الماضي؟

- هل (بن شقرون) اسم يهودي فعلا؟ وهل كان منتشرًا في المغرب في تلك الفترة؟

- هل كان من الطبيعي أن يهاجر الشباب اليهودي المغربي في تلك الفترة إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة؟

- ما هي الطرق التي كان يسلكها المهاجرون اليهود المغاربة في طريقهم إلى فلسطين؟ وهل كانوا يمرون بمصر؟

- هل هناك أي أدلة على أن يهود مغاربة كانوا يهاجرون إلى مصر للاستقرار بها حتى منتصف القرن الماضي؟

- إذا افترضنا أن والدة الرئيس السيسي من أصل يهودي مغربي ووصلت إلى مصر في أوائل الخمسينيات، فهل كان من المنطقي أن تلتقي بوالده وتتزوجه؟

- إذا كانت والدة الرئيس السيسي تزوجت بعد فترة قصيرة من وصولها إلى مصر في أوائل الخمسينات، فلماذا لم تحصل على الجنسية المصرية إلا عام 1958؟

- وهل كان القانون المصري يسمح للأجنبيات في تلك الفترة بالحصول على الجنسية المصرية لمجرد زواجهن من رجال مصريين؟

- إذا كانت حصلت على الجنسية المصرية عام 1958، فلماذا لم تتنازل عن الجنسية المغربية إلا عام 1970؟

فأين يمكن أن نعثر على إجابات لهذه الأسئلة؟

من المغرب إلى مصر.. بلا عودة!

إجابة الأسئلة السابقة، يمكن العثور عليها في المصادر التي اهتمت بتاريخ اليهود في شمال أفريقيا بشكل عام والمغرب بشكل خاص، وكذلك بتاريخ اليهود في مصر خلال القرن العشرين، ومجريات الأمور في الفترة التي تناولتها الوثيقة، وذلك على النحو التالي:

هل كان هناك يهود يعيشون في مراكش بالمغرب في منتصف القرن الماضي؟

بالنسبة لمراكش التي ذكرت الوثيقة أنها كانت موطن عائلة والدة الرئيس السيسي، فقد كانت تضم جالية يهودية كبيرة في ذلك الوقت، فبحسب كتاب (يهود البلاد العربية) لخيرية قاسمية، فإن أعداد يهود المغرب كانت تقارب 225 ألف نسمة في عام 1950، حيث كان لهم تاريخ طويل في عدة مدن مغربية وبالأخص مراكش، وكان يهود شمال أفريقيا إجمالًا يبلغ عددهم حتى منتصف القرن العشرين قرابة 500 ألف نسمة، ويعتبرون رابع أكبر طائفة يهودية في العالم بعد الولايات المتحدة وروسيا والأراضي المحتلة، ويشكلون 60% من

يهود البلاد العربية والإسلامية، أي أن القول بأن عائلات يهودية كانت تقيم في مراكش في تلك الفترة هو أمر يتفق مع الواقع والتاريخ.

هل (بن شقرون) اسم يهودي فعلًا؟ وهل كان منتشرًا في المغرب في تلك الفترة؟

بحسب موقع (متحف الشعب اليهودي)، فإن (شقرون) أو (شكرون) هو اسم عائلة شائع بين يهود شمال أفريقيا، ويعني باللغة العربية: أحمر أو أشقر، وهناك أدلة على ظهور هذا الاسم بين يهود المغرب بداية من القرن الخامس عشر الميلادي، حيث انتشر منها إلى بلاد أخرى في شمال أفريقيا وحوض البحر الأبيض المتوسط.

ومن أشهر الشخصيات التي تحمل اسم (شكرون) حاليا، (أوريان شكرون) وهو موسيقي ومغني إسرائيلي ويتولى إدارة فرقة الأوركسترا الأندلسية بالمغرب، و(ريتا شكرون) وهي ممثلة إسرائيلية مولودة بمدينة فاس، و(إيلي شكرون) وهو عالم آثار إسرائيلي أيضًا ترجع أصوله إلى شمال أفريقيا، والحاخام الفرنسي (أندريه شكرون)، ما يعني أن (بن شقرون) اسم يهودي بالفعل ومرتبط بشكل واضح بيهود المغرب، ووروده في الوثيقة لا يخالف الواقع أو طبيعة الأمور.

هل كان من الطبيعي أن يهاجر الشباب اليهودي المغربي في تلك الفترة إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة؟

تجمع المصادر على إن النصف الأول من القرن العشرين شهد عدة موجات هجرة ليهود المغرب تجاه الأراضي المحتلة، وهي الموجات التي وصلت ذروتها في نهايات الأربعينيات عندما بدأت منظمة سرية في مراكش تشجيع اليهود على المغادرة، وبالرغم من أنه كان هناك تضييق على الهجرة إلا أنها كانت تتم بشكل أو بآخر.

ويقول أمين الكوهن في بحث له بعنوان (يهود المغرب على أعتاب نهاية الرحلة)، إن المرحلة الثانية من هجرة يهود المغرب إلى فلسطين، التي امتدت بين عامي 1948 و1956، شهدت موجة نزوح يقدرها البعض بـ90 ألف نسمة، ويقول البعض إنها تتجاوز الـ100 ألف، فيما تقول سلطات الاحتلال إن اليهود المغاربة الذين وصلوا الأراضي المحتلة بين عامين 1941 و1956 تجاوزوا الـ115 ألف يهودي، مشيرة إلى أن موجة الهجرة تلك كانت شديدة القوة بين عامي 1950 و1951، وهي الأعوام التي تقول الوثيقة إنها شهدت هجرة (عوري صباغ) وابنة شقيقته (مليكة تيتاني)، أي أن القول بهجرتهما في تلك الفترة يتسق مع الثابت تاريخيًا.

ما هي الطرق التي كان يسلكها اليهود المغاربة في طريق هجرتهم إلى فلسطين؟ وهل كانوا يمرون بمصر؟

تقول خيرية قاسمية، أنه كانت هناك عدة طرق يقوم من خلالها الشباب اليهودي بالهجرة غير الشرعية إلى الأراضي المحتلة، عن طريق طنجة وتطوان والحدود الجزائرية، وبالرغم من أنه كان يتم إلقاء القبض على بعض المتسللين، إلا أن أغلبهم كان يتمكن من الفرار، وطبقًا لهذا القول فإن الهجرة إلى فلسطين عبر الحدود بين المغرب والجزائر يعني بلا شك الوصول إلى مصر مرورا بتونس وليبيا، ويتشابه طريق الهجرة غير الشرعية ذاك، مع طريق الحج المغربي الذي كانت تسلكه قافلة الحج المغربية التي كانت تضم اليهود والمسيحيين والمسلمين، وكانت تتحرك من المغرب برًا أو بحرًا باتجاه مصر، وهناك يتفرق الحجاج، حيث يتوجه المسلمون إلى الجزيرة العربية، بينما يتوجه اليهود والمسيحيون إلى فلسطين.

وبالتالي فإن القول بإن بعض المهاجرين اليهود المغاربة كانوا يمرون بمصر في طريق هجرتهم إلى فلسطين أمر منطقي ومقبول، بل إن الأمر يصل إلى أبعد من ذلك، حيث يقول حاييم الزعفراني في كتابه (ألف سنة من حياة اليهود بالمغرب)، أنه ليس كل اليهود الذين غادروا المغرب تجاه الأراضي المحتلة وصلوا بالفعل هناك، فقد كان يحدث ألا يبلغ المهاجرون نهاية وجهتهم إما لقلة ذات اليد، وإما بسبب الانجذاب نحو البلدان التي كانوا يمرون بها، أو لأي أسباب أخرى، وهو ما يتسق مع ما توحي به الوثيقة من أن والدة السيسي مرت على مصر برفقة خالها في طريقها إلى الأراضي المحتلة ولكنها لم تكمل

رحلتها بل قررت الزواج والاستقرار في مصر، بينما استكمل خالها رحلته إلى فلسطين حيث انضم إلى عصابات (الهاجاناه).

هل كان اليهود المغاربة يهاجرون إلى مصر للاستقرار بها خلال النصف الأول من القرن الماضي؟

يقول الدكتور محمد أبو الغار في كتابه (يهود مصر في القرن العشرين) في حديثه عن أصول يهود مصر الذين عاشوا خلال القرن الماضي، أن أعداد اليهود بمصر تزايدت مع مطلع القرن العشرين، حيث تدفقت أعداد كبيرة نسبيًا من اليهود إلى مصر بين عامي 1907 و1917، جاءوا إليها من المغرب وفلسطين ولبنان وسوريا وتركيا وفرنسا وإيطاليا واليونان.

ومما يظهر أن نسبة من اليهود المصريين كانوا أصحاب أصول مغربية، أن نصف يهود الإسكندرية بحسب أبو الغار كانوا من اليهود المصريين فقط، بينما النصف الآخر ينقسم بدوره إلى ثلاثة أقسام: أولهم اللادينو وهم يهود سكان البحر الأبيض المتوسط الذين هاجروا من إسبانيا، وثانيهم يهود إيطاليا وشرقي أوروبا، وثالثهم يهود المغرب والشرق الأوسط الذين يتكلمون العربية.

وقد ظل وصول اليهود المغاربة إلى مصر حتى عام 1956، بعدما بدأت تتشدد مصر في دخول الأجانب عقب العدوان الثلاثي.

إذا افترضنا أن والدة الرئيس السيسي من أصل يهودي مغربي ووصلت إلى مصر في أوائل الخمسينيات، فهل كان من المنطقي أن تلتقي بوالده وتتزوجه؟

يبدو هذا أيضًا منطقيًا إلى حد ما، فلو افترضنا أن فتاة يهودية في الثامنة عشرة من عمرها وصلت إلى مصر دون أسرتها -باستثناء فرد واحد فقط منها وهو خالها- في الغالب سوف تتوجه للإقامة مع أحد أقاربها أو معارفها من اليهود أيضًا، وكانت حارة اليهود في الجمالية بالقاهرة، واحدة من أكبر تجمعات اليهود في مصر.

فيما تجمع كل وسائل الإعلام المصرية على أن أسرة الرئيس عبدالفتاح السيسي كانت تقيم في 7 حارة البرقوقية بالخرنفش، أي في قلب المنطقة التي كانت تسمى قديمًا حارة اليهود، وعلى بعد أمتار من معبد موسى بن ميمون بالجمالية، وهي منطقة كانت تعج باليهود حتى نهاية الخمسينيات من القرن الماضي، أي أنه من المنطقي لو أن والدة السيسي استقرت لدى أحد أقاربها في الحارة أن تلتقي بزوجها المستقبلي هناك.

وهو ما يدعمه قول أبو الغار في كتابه، أن من بين أسباب ترك بعض اليهود لليهودية وتحولهم عنها، هو قيام بعض النساء اليهوديات بالتحول إلى الإسلام بعد زواجهن برجال مسلمين، إذن فالأمر غير مستغرب ولا خيالي.

إذا كانت والدة السيسي تزوجت بعد فترة قصيرة من وصولها إلى مصر في أوائل الخمسينات، فلماذا لم تحصل على الجنسية المصرية إلا عام 1958؟ وهل كان القانون المصري يسمح للأجنبيات في تلك الفترة بالحصول على الجنسية المصرية لمجرد زواجهن من رجال مصريين؟

الإجابة على السؤالين السابقين مرتبطة بشكل كبير لذا ستتم الإجابة عليهما معًا.

تقول الدكتورة عواطف عبدالرحمن في كتابها "الصحافة الصهيونية في مصر"، إنه طبقا للإحصاء الرسمي للسكان في عام 1947، بلغ عدد اليهود في مصر ما يزيد على 64 ألف فرد كان يتركز معظمهم في القاهرة بحوالي 36 ألف وفي الإسكندرية 25 ألف، أما الباقون منهم فقد انتشروا في منطقة القنال والدلتا، وقد كان هناك 5 آلاف يهودي فقط يحملون الجنسية المصرية، وحوالي 30 ألفا يحملون جنسيات أجنبية، والآخرون البالغون قرابة 29 ألف بدون جنسية.

ويضيف الدكتور أبو الغار في كتابه المشار إليه، أن العدد الكبير لليهود الذين لم يحملوا جنسية داخل مصر، دفع الكثيرين للبحث وراء هذه الظاهرة والسؤال: لماذا كان كثيرا من اليهود المصريين بدون أي جنسية؟

كانت هناك عدة مبررات فسرت هذا الأمر، فقد قيل أن بعض اليهود كانوا يتجنبون الحصول على الجنسية المصرية أملًا في الحصول على جنسية أوروبية والتمتع بالحماية الأوروبية للأقليات، فيما كان البعض من الفقراء يرفض الحصول على الجنسية بسبب الرسوم الكبيرة والتي كانت تصل إلى 5 جنيهات، وهو مبلغ كان فوق طاقة أغلب اليهود.

فيما تقول وثيقة رسمية صادرة من الأمم المتحدة في تلك الفترة بحسب أبو الغار، أن الكثير من اليهود المصريين لم يحصلوا على الجنسية المصرية بسبب الكسل والإهمال، أو لأسباب أخرى غير واضحة.

بينما أرجع شيمون شامير، سفير إسرائيل الأسبق في القاهرة، السبب وراء عدم اهتمام اليهود المقيمين في مصر بالحصول على الجنسية المصرية، إلى البيروقراطية التي كانت تصل إلى حد التمييز بين المتقدمين للحصول على الجنسية، بالإضافة إلى صعوبة تقديم بعض الأوراق المطلوبة، وهو ما كان يحول دون حصولهم على الجنسية حتى ولو سعوا إلى ذلك.

وهو ما يؤكد عليه أبو الغار بقوله إن التعقيدات البيروقراطية التي أعاقت حصول اليهود على الجنسية المصرية ظهرت أوائل الأربعينيات وزادت في نهايتها، وأصبح الحصول على الجنسية المصرية لليهود شبه مستحيل في الخمسينيات.

الأسباب السابقة قد تبرر سبب عدم حصول والدة الرئيس السيسي على الجنسية المصرية مدة تزيد على ست سنوات بعد زواجها -في حال صحت الوثيقة- ولكن إذا كان حصول اليهود على الجنسية بات شبه مستحيل في الخمسينيات، فكيف حصلت عليها بحسب الوثيقة عام 1958؟

الإجابة يمكن العثور عليها من خلال فهم الظرف السياسي في مصر بتلك الفترة، فقد كانت مصر حتى منتصف القرن الماضي دولة كوزموبوليتية تحفل بعشرات الجنسيات، وكان الجميع يعيشون فيها بحرية نسبية، ولكن في عام 1956 تغيرت الأوضاع عندما وقع العدوان الثلاثي على مصر (بريطانيا وفرنسا وإسرائيل)، حيث بدأت الحكومة تتشدد في مسألة الجنسية، وهو ما كان سببًا في هجرة الأجانب وعلى رأسهم اليهود، وبالتزامن مع ذلك صدر قانون جديد للجنسية حمل رقم 391 لسنة 1956، لذا فإن كل من كان يرغب في البقاء بمصر، سارع باستغلال ما أتاحه له القانون الجديد للبقاء والحصول على الجنسية.

وعليه فأيًا كان سبب عدم الاهتمام بالحصول على الجنسية المصرية من قبل بعض اليهود، إلا أن من رغب فيهم بالبقاء في مصر، كان مضطرًا للحصول على الجنسية ليضمن بقائه وعدم ترحيله بعد أحداث 1956، لذا سنجد أنه من المنطقي أن تسعى والدة الرئيس السيسي للحصول على الجنسية المصرية -مع فرض صحة ما ورد بالوثيقة- حتى تبقى مع زوجها وأولادها ولا يتم

ترحيلها، وأن تنجح في الحصول عليها بالفعل عام 1958، حيث نص القانون الجديد وقتها في مادته 9 على الآتي: "المرأة الأجنبية التى تتزوج من مصري لا تدخل فى الجنسية المصرية إلا إذا أعلنت وزير الداخلية برغبتها فى كسب هذه الجنسية واستمرت الزوجية قائمة مدة سنتين من تاريخ الإعلان"، دون تفرقة في ذلك بسبب ديانة المرأة سواء كانت يهودية أو مسيحية أو غيرها، وهو ما يظهر أن المعلومات الواردة في الوثيقة تبدو منطقية للغاية، فلو افترضنا أن والدة الرئيس السيسي أخطرت وزير الداخلية برغبتها في الحصول على الجنسية فور صدور القانون عام 1956، سيكون من الطبيعي طبقًا لنص القانون أن تحصل عليها عام 1958 أي عقب مرور سنتين من الإخطار.

إذا كانت حصلت على الجنسية المصرية عام 1958، فلماذا لم تتنازل عن الجنسية المغربية إلا عام 1970؟

أما تاريخ تنازلها عن الجنسية المغربية في يونيو من عام 1970 بحسب الوثيقة، أيضًا يبدو منطقيًا جدًا هو الآخر بشكل كبير ويتفق وطبيعة الأحداث، حيث يأتي هذا التاريخ، عقب صدور القانون رقم 11 لسنة 1970 بإنشاء المدرسة الثانوية الجوية، والصادر تحديدًا في 19 مارس من العام المذكور، وقد كان هذا القانون يسمح للمصريين وغير المصريين الالتحاق بالمدرسة الثانوية الجوية، ولا يفرق بينهما سوى في المصروفات، حيث نص القانون في مادته 24 على الآتي: "الدراسة بالمدرسة الثانوية الجوية داخلية

وبالمجان بالنسبة للطلبة المتمتعين بجنسية الجمهورية العربية المتحدة. ويحدد وزير الحربية المصروفات التي يدفعها غير المتمتعين بهذه الجنسية، وله أن يقرر الإعفاء من كل أو بعض هذه المصروفات"، كما أن اللائحة التنفيذية الخاصة بهذا القانون، والصادرة بعده بقرابة 4 أشهر، أشارت إلى أن من شروط الالتحاق بالمدرسة أن يكون الطالب مصري ومن أبوين مصريين، وهو ما يرجح معه أن والدة السيسي قد تنازلت عن الجنسية المغربية حتى يتمكن نجلها من دخول المدرسة دون أي عقبات، وأن تكون دراسته بها بالمجان أيضًا، لنجد أن هذا التاريخ أيضًا منطقي للغاية.

الخلاصة، أن الوثيقة المؤرخة في 2015، تتضمن مجموعة من المعلومات المنطقية والدقيقة التي تتفق مع الواقع والتاريخ بشكل كبير، يصعب معه أن تكون مجرد ورقة مفبركة زورها فرد أو جهة بهدف التضليل كما قد يظن البعض.

عوري صباغ

لقد كان المدعو (عوري صباغ) أو (أوري سيباغ) هو عصب الاتهام الموجه إلى الرئيس عبدالفتاح السيسي بشأن أصول والدته، حيث تجمع كل المصادر التي أثارت هذه المسألة، أن (صباغ) هذا هو خال والدة السيسي، وتقول بعض هذه المصادر -وليس جميعها- أن (صباغ) هو من اصطحب والدة السيسي من المغرب إلى مصر في مطلع الخمسينات، قبل أن يتركها ويسافر إلى الأراضي المحتلة وينضم إلى عصابات الهاجاناه.

لذا سوف تبدأ عملية بحث موسعة وراء هذا الرجل وعائلته، والتعرف على تاريخه في المغرب، وما إذا كان من المنطقي أن تكون والدة الرئيس السيسي قريبة له من عدمه.

إذا بحثت عن اسم (عوري صباغ) بالعبرية عبر الإنترنت (**אורי סבג**) ستجد أن أول ما يصادفك عنه هو صفحته العبرية على موقع (ويكيبيديا)، وكذلك صفحته على موقع الكنيست الإسرائيلي.

تقول المعلومات المتوافرة على (ويكيبيديا) وموقع الكنيست، أن صباغ ولد في (11 نوفمبر 1931) بمدينة أسفي في المغرب، وقد انضم لعدد من

الحركات الصهيونية واليهودية في مراكش خلال فترة شبابه، كما التحق بالمدرسة المهنية للمعادن، قبل أن يغادر المغرب عام 1950 إلى فرنسا ومنها إلى الأراضي المحتلة، التي وصلها بين عامي 1950-1951.

وفي فلسطين المحتلة، عمل في عدة مهن متعلقة بالمعادن والهندسة، حيث استقر في مدينة بئر سبع، حتى تولى عام 1963 منصب المشرف على التعليم المهني في وزارة العمل بحكومة الاحتلال، وهو المنصب الذي ظل يشغله إلى أن تم انتخابه عام 1968 أمينًا لمجلس عمال بئر سبع.

النشاط السياسي لـ(صباغ) بدأ في عام 1951 بعد وصوله للأراضي المحتلة مباشرة، حيث انضم إلى حزب "ماباي" اليساري، وظل يتصعد داخل الحزب، وخلال الأعوام من 1981 إلى 1984، كان (صباغ) عضوًا بالكنيست الإسرائيلي في دورته العاشرة، بوصفه نائب عن تجمع "معراخ"، وهو تجمع حزبي يضم حزبي العمل وماباي، وفي سنة 1988، عاد (صباغ) للكنيست مجددًا بديلًا للنائب (أديل أموراي) الذي تقاعد بسبب ظروفه الصحية، حيث ظل في عضوية المجلس لمدة 20 يومًا فقط، قبل أن يغادر (صباغ) الكنيست في العام ذاته ويفشل في العودة إليه مرة أخرى.

أما عن حياته الاجتماعية، فلا تضم تلك المواقع إلا القليل جدًا عنها، حيث يعرف أنه متزوج من سيدة تدعى "أفيفا" وله منها ثلاثة أطفال.

حتى الآن، نجد أن المعلومات المتوافرة عنه، تتفق إلى حد ما مع ما نشر عنه بوسائل الإعلام العربية، حيث ثبت أن أصوله مغربية بالفعل، وأنه توجه إلى الأراضي المحتلة في مطلع الخمسينيات من القرن الماضي، كما أنه سبق له وتولى عضوية الكنيست الإسرائيلي، مع اختلاف وحيد، وهو القول بأنه هاجر إلى الأرضي المحتلة عبر فرنسا وليس عبر مصر، وبغض النظر عن هذه النقطة التي ستتم مناقشتها لاحقًا، يمكن استنتاج أن من نشر تقرير صحيفة (الوطن) الجزائرية -أول موضوع ينشر على الإطلاق ويربط بين صباغ والرئيس السيسي- كان على علم بالرجل وبتاريخه بشكل دقيق، مع التأكيد على أن تلك المعلومات التي باتت متاحة عنه الآن عبر (ويكيبيديا) وموقع الكنيست، لم يكن متاح منها سوى القليل جدًا في توقيت نشر تقرير (الوطن)، وعبر موقع الكنيست فقط دون سواه.

ولكن ماذا عن تاريخ (عوري صباغ) في المغرب؟ وأصوله وعائلته؟ وماذا عن أقاربه الذين يعتقد البعض أن والدة الرئيس السيسي واحدة منهم؟ إن الإجابة على هذه الأسئلة تشكل عاملًا حاسمًا في رفض أو قبول الاتهام برمته.

فإذا ثبت أن هناك تفصيلة واحدة خاطئة عن حياته في المغرب، قد يهدم ذلك الاتهام من الأساس، فالاتهام يقول أن (صباغ) خال والدة الرئيس السيسي وبالرغم من ذلك فإنه يقاربها في العمر تقريبا، وهذا القول يفترض بالأساس أن يكون لصباغ شقيقة أو أكثر أولًا، وثانيًا أن يكون فارق العمر

بينه وبين شقيقته كبير حتى يكون من المقبول أن تكون ابنة شقيقته مقاربة له في العمر.

وبالتالي، إذا ثبت مثلًا أن (صباغ) لم يكن له أي شقيقات، أو ثبت أن له شقيقة ولكن تقاربه في العمر بيحث يصعب أن تكون ابنتها مقاربة لـ(صباغ) في العمر، يصبح الاتهام بذلك محل شك كبير، ومن هنا تكمن أهمية البحث عن حياته في المغرب قبل هجرته إلى الأراضي المحتلة.

بالطبع تفاصيل كهذه -لو صحت- لم يكن من المتوقع العثور عليها في صفحتيه بـ(ويكيبيديا) وموقع الكنيست، ولكن الرجل قدم بنفسه وسيلة تساعد في التعرف على تاريخه بالمغرب، وذلك من خلال كتاب نشر عام 2018 بعنوان (ليس لدي بلد آخر)، ومتاح بشكل مجاني عبر الإنترنت، فماذا قال في كتابه؟!

ولكن قبل التعرف على محتوى الكتاب، لابد من الإشارة إلى أن (صباغ)، وبعدما غادر الكنيست عام 1988، اعتزل العمل العام تقريبًا، حيث يصعب العثور على أي معلومة عن نشاطاته بعد هذا التاريخ -باستثناء معلومة حصوله على تكريم من بلدية بئر سبع عام 2002- وهو ما كان سببًا في اختفاء أي أخبار عنه عبر الإنترنت كما سبق وتمت الإشارة إليه.

قد يُفسر البعض اعتزال (صباغ) العمل العام بسبب تقدمه في العمر؛ ففي عام 1988 كان قد بلغ 57 عامًا، وبالرغم من أنه ليس سنًا متقدمًا، إلا أنه قد يكون مبررًا لاختفائه، وهو ما قد يدفع للاعتقاد بأنه غالبًا قد توفي قبل سنوات من الآن، إلا أن المثير للدهشة، أن الرجل قرر بشكل مفاجئ أن يعود إلى الحياة والأضواء عام 2018، من خلال كتابه المشار إليه -والذي انتهى من كتابته عام 2016 كما يظهر من فحوى الكتاب- ومن خلال قناة له على يوتيوب تحمل اسم (شجرة عائلة صباغ)، ينشر بها مقاطع فيديو قديمة له ولأسرته، تتضمن لقاءات معه يتحدث فيها عن تاريخه وتاريخ عائلته! إضافة إلى مدونة على جوجل يبدو أنه توقف عن الكتابة فيها فور إطلاقها واكتفى بقناة اليوتيوب، لنكتشف أن الرجل لايزال على قيد الحياة وبصحة جيدة وقد بلغ من العمر حاليًا 91 عامًا!

وهو ما يدفع للتساؤل: لماذا اختفى الرجل بدءًا من عام 1988 بالرغم من أنه لم يكن يعاني أي أمراض بدليل أنه لايزال على قيد الحياة ويتمتع بصحة جيدة؟ ولماذا عاد فجأة للأضواء بكتابه وقناته وقد تجاوز التسعين؟

ربما وجدنا إجابة لهذه الأسئلة في كتابه.

(ليس له بلد آخر)

يحكي كتاب (صباغ)، تاريخ عائلته في المغرب، وينتهي برحيله عنها سنة 1951، حيث يبدأ بالحديث عن جده لأمه (مسعود أمزاليق)، وجدته لأمه (سعادة أمزاليق) التي يقول إنها من مواليد مدينة مراكش، ويحكي أن جدته سافرت عندما كانت في الثانية عشرة من عمرها في رحلة إلى فلسطين، كونها كانت من عائلة ثرية، وتحركت مع قافلة الحج التي تضم المسيحيين واليهود والمسلمين، حيث كانوا يتوجهون برًا إلى مصر وهناك تفترق قافلة الحج حيث يتوجه المسلمون إلى أراضي الحجاز، بينما يتوجه المسيحيون واليهود إلى القدس، ويضيف أن جدته عندما مرت على مصر، حرصت على زيارة قبر الحاخام اليهودي (يعقوب أبو حصيرة) في محافظة البحيرة، ثم أكملت طريقها إلى القدس، قبل أن تعود إلى مراكش مجددًا بعدها بعدة أسابيع.



1 مسعود وسعادة أمزاليق جد وجدة عوري صباغ

ويضيف أن جده (مسعود أمزاليق) كان من مواليد مدينة (الصويرة) المغربية، وقد انتقل منها في شبابة إلى مراكش حيث افتتح محل جزارة، وهناك التقى بجدته (سعادة) وتزوجها وهي في السادسة عشرة من عمرها، حيث أنجب منها خمسة أبناء، كانت أكبرهم هي والدة (صباغ)، والتي أطلقت عليها جدته اسم (بليدة)، على اسم مدينة بليدة الجزائرية التي مرت عليها أثناء رحلة الحج وأحبتها وتعلقت بها، ثم أنجبت بعدها أخواله (يوسف) و(أهارون - هارون) و(زهرة) و(موشيه - موسى).

أما والدته، فيقول إنها تزوجت في مطلع شبابها برجل -لم يذكر اسمه- أنجبت منه ثلاثة بنات، هن: (سمحة)، (سلطانة)، (عزيزة)، ثم انفصلت عنه لاحقًا، وبعد وقت قصير، التقت بتاجر أقمشة يدعى (إسحاق مئير صباغ)

وتزوجته، وأنجبت منه ستة أبناء هم بالترتيب: (نسيم)، (مزال)، (فابي)، (راشيل)، (كلير)، وأخيرًا (عوري).



2 إسحاق مئير صباغ وزوجته بليدة والدا عوري صباغ

بحسب الكتاب، فإن الاسم الأول الذي أطلق على صباغ هو (مئير) على اسم جده، وكانوا ينادونه بهذا الاسم في المنزل، وفي بعض الأحيان ينادونه

باسم (ميميلو)، ولكن عندما التحق بالمدرسة باتوا ينادونه باسم (إميل)، وعندما هاجر إلى الأراضي المحتلة، وجد أن كثيرًا من الشباب اليهودي يدعى (مئير)، لذا وجد أن عليه اختيار اسم آخر، فاستقر على اسم (أوري) أو (عوري) كما تنطق في العبرية.

ويمتلئ الكتاب بتفاصيل كثيرة عن فترة شباب (صباغ) في المغرب، وعن أوضاع اليهود هناك، وعن بداية هجرتهم إلى الأراضي المحتلة، ولكن ما يهمنا أكثر هو عائلة (صباغ) وأقاربه، التي تقول صحيفة (الوطن) الجزائرية والوثيقة، إن من بينهم والدة الرئيس السيسي.



3 فابي ومزال شقيقتا عوري صباغ

بحسب الكتاب، كان لـ(صباغ) 7 شقيقات، 3 من أمه، والباقيات من أمه وأبيه معًا، فماذا كان مصيرهن:

شقيقاته من أمه:

- (سمحة): يعتقد أنها أكبر شقيقاته، لم يذكر سوى اسمها ولمرة واحدة فقط، ولم يتطرق إلى حياتها الشخصية أو زوجها أو أبنائها، بعكس ما فعل مع باقي شقيقاته.

- (سلطانة): تزوجت من سمسار يدعى (أفراهام جيسي)، وأقامت معه في الدار البيضاء، وأنجبت منه ثلاثة أبناء، ولدان تطوعا لاحقا في جيش الاحتلال هما (إيميل) و(شمعون)، وابنة لم يذكر اسمها قال إنها ظلت مقيمة في الدار البيضاء ولم تهاجر من المغرب.

- (عزيزة): تزوجت بسائق شاحنة يدعى (عمران)، كان يقوم بنقل الأسماك من القوارب إلى المصانع في أسفي، وأقامت معه في أسفي حيث ظلت تعتني بأبيها الذي توفي عام 1957 بمرض الأنفلونزا الآسيوية عن عمر يناهز 62 عاما.

شقيقاته من أمه وأبيه:

- (مزال): تزوجت من شاب يهودي يدعى (ألبرت لوز)، كان يمتلك شاحنة ويجيد أعمال الهندسة البسيطة.

- (فابي): عملت في القوات الجوية بمراكش، وتزوجت لاحقا من شخص يدعى (جاك) وأنجبت منه طفل سمته (داني).

- (راشيل): عملت في مختبر لإجراء التحاليل، كان يمتلكه طبيب فرنسي، ولاحقًا تزوجت وسافرت مع زوجها إلى كاليفورنيا بالولايات المتحدة، وهناك عملت في متجر لعائلة (اشتيرن)، ثم عملت خياطة لحسابها الخاص.

- (كلير): عملت سكرتيرة في مكتب مهندس معماري يدعى (أنطوان) بمراكش، ثم تزوجته عام 1948 وأنجبت منه طفلة أسمتها (مونيك)، وسافرت مع زوجها لاحقًا إلى أمريكا لتلحق بشقيقتها (راشيل).



4 راشيل وكلير شقيقتا عوري صباغ

أما عن هجرته من المغرب، فيقول أنه سافر عام 1950 من مراكش إلى الدار البيضاء، وقال لأسرته كذبًا أنه سوف يحضر معسكر تنظمه جمعية صهيونية للشباب اليهودي وسوف يستمر لمدة أسبوعين، بينما كانت نيته أن يبدأ رحلة الهجرة إلى الأراضي المحتلة.

عندما وصل إلى الدار البيضاء، علمت شقيقته (سلطانة) التي كانت تقيم هناك، بنيته للهجرة، فأبلغت والدته وشقيقاته، فجئن للقائه ومحاولة إثنائه عن السفر إلا أنه أصر، فبقين معه لفترة حتى غادر الأراضي المغربية، حيث سافر بحرًا إلى فرنسا لاستقلال سفينة أخرى متوجه إلى الأراضي المحتلة التي وصلها في العام نفسه.



5 إيميل وشمعون ابنا سلطانة شقيقة عوري صباغ

البحث عن «مليكة تيتاني»

تشير معظم المصادر التي قالت بأن والدة الرئيس السيسي ذات أصول مغربية يهودية، أن اسمها كان (مليكة تيتاني) من عائلة (بن شقرون)، وأنها جاءت برفقة خالها (عوري صباغ) متوجهة إلى الأراضي المحتلة، ولكنها تركته في مصر لتستقر بها، بينما توجه هو إلى فلسطين.

ولكن بعد مطالعة كتاب (صباغ)، لا نجد أي ذكر لإحدى بنات شقيقاته حملت هذا الاسم، ولا نجد أن أيًا من أزواج شقيقاته حمل اسم (تيتاني) أو (بن شقرون)، كما أنه لم يذكر أنه اصطحب أيًا من أقاربه أثناء هجرته إلى الأراضي المحتلة، فهل معنى هذا أن المعلومات عن علاقة القرابة بينه وبين والدة الرئيس السيسي غير صحيحة تمامًا؟

الحقيقة أنه رغم عدم ذكر (صباغ) لهذه النقاط صراحة في كتابه، إلا أنه قدم لنا إشارات ضمنية تفيد بأن الرواية التي تقول بعلاقة القرابة بينه وبين والدة السيسي غير مستبعدة!

فقد كشف (صباغ) في كتابه أن له أكثر من شقيقة، وأن بعضهن -من أمه- وهن: (سمحة) و(سلطانة) و(عزيزة)، كان فارق العمر بينه وبينهن كبير،

خاصة وأن والدته تزوجت لأول مرة وهي في سن صغيرة، ما يؤكد أنه ليس من المستبعد أن تكون إحدى بنات شقيقاته في مثل عمره، وبالتالي فإن الرواية بهذا الشكل تكون مقبولة.



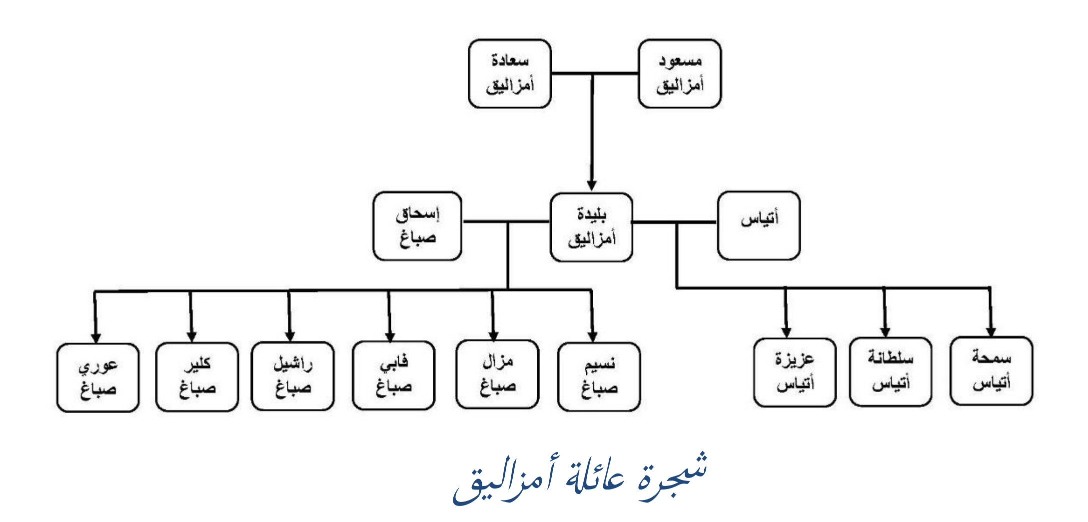
6 عوري صباغ صغيرا برفقة بعض شقيقاته

أما بشأن عدم ذكره لاسم (مليكة تيتاني) في الكتاب، فهذا لا يعني هدم الاتهام، حيث يظهر أنه تعمد تجاهل ذكر بعض الأشخاص في عائلته، ليترك الباب مفتوحًا أمام الافتراضات، فكما تمت الإشارة سابقًا حرص (صباغ) على تناول حياة كل شقيقاته والإشارة إلى أزواجهن ومهنهن ومصيرهن، إلا واحدة فقط هي (سمحة)! وهي أكبر شقيقاته من أمه، لم يذكر عنها أي شيء لا زوجها ولا أبنائها، ليترك الأمر دون تفسير ويزيد الغموض بشأنها.

ما يعني أن احتمالية أن تكون والدة السيسي ابنة شقيقته بالفعل، هي احتمالية قائمة، والتي قد تكون ابنة شقيقته (سمحة) تحديدًا التي لم يذكر عنها أي تفاصيل، خاصة وأنها أكبر شقيقاتها، وعمرها (مواليد 1909 تقريبا) مناسب لأن تكون أما لفتاة في الثامنة عشرة من العمر عام 1951، مقارنة بباقي شقيقاتها.

ومما يقوي هذه الفرضية أن مواقع الأنساب المنتشرة على الإنترنت، مثل (myheritage.com) و(ancestry.com) التي تتيح التعرف على أشجار العائلات، والتي عثرنا فيها على الكثير من أفراد عائلتي أمزاليق وصباغ، لم نعثر فيها على أي تفاصيل واضحة بخصوص زوج (سمحة) وأولادها، ولم نعرف من الصفحة التي حملت اسمها على موقع (myheritage.com) سوى أن والدها -الزوج الأول لبليدة- من عائلة (أتياس)، وأنها مواليد عام 1909 تقريبا وتوفيت عام 1985 بالأرضي المحتلة ودفنت في مدينة عسقلان، وهو ما يوحي وكأن هناك حالة متعمدة لإخفاء أسرتها وعدم الكشف عنها، دونا عن باقي شقيقاتها، ما يزيد الشكوك حولها.

مع الوضع في الاعتبار الشبه في الملامح بين السيسي ووالدته وشقيقاته بحسب الصور التي تنشرها وسائل الإعلام المصرية لأسرته صغيرًا، وبين أقارب (صباغ) الذين نشر صورهم في الكتاب، خاصة جده لأمه مسعود أمزاليق وشقيقاته.



شجرة عائلة أمزاليق

أما عن هجرته، فلم يتناول في كتابه خط سيره بالتفصيل بشكل واضح، وإنما اكتفى بتناول بعض الأحداث غير المهمة بشأن رحيله إلى فرنسا، ليصل سريعًا بحديثه إلى لحظة وصوله إلى الأراضي المحتلة، دون أن يقول إن كان قد اصطحب أحد أقاربه بالفعل معه أم لا؟ أي أنه لم ينف ذلك ولم يؤكده، وهو ما يجعل كل الاحتمالات قائمة وغير مستبعدة.

كما أن مسألة اصطحابه ابنة شقيقته أمرًا، فمن الوارد أن يكون قد مر على مصر فعلًا ولكن سكت ولم يشر إلى المعلومة، ومن الوارد أيضًا أن يكون قد مر على فرنسا ومنها إلى الأراضي المحتلة مباشرة دون المرور على مصر، ولكنه لم يصطحب ابنة شقيقته بل جاءت إلى مصر بصحبة آخرين أو جاءت وحدها، وأن الربط بينهما جاء بسبب هجرتهما في التوقيت ذاته، ومن

الوارد أن يكون قد مر على مصر بصحبة ابنة شقيقته ولكن غير ذلك في شهادته لغرض ما، فكل شيء وارد.

لنجد أنفسنا أمام سؤال ضروري وملح: لماذا نشر (صباغ) هذا الكتاب في هذا التوقيت؟ مع الوضع في الاعتبار أنه بالتأكيد على علم بما يتردد حول علاقة القرابة بينه وبين الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي، حيث كتبت بعض الصحف الإسرائيلية عن هذه القرابة فور انتشار الحديث عنها في الوطن العربي، وإن لم تشر صراحة إلى أن الخال المقصود هو (عوري صباغ) تحديدًا.

الإجابة لن تكون مستساغة إذا قلنا أنه نشر هذا الكتاب لينفي هذه العلاقة، أو يقدم أدلة على عدم صحة ما يثار، بل بالعكس، لقد جاء ليقول لنا ضمنيًا أن كل ما يشاع عن علاقته بالسيسي قد يكون أقرب إلى الصحة، وأنه غير مستبعد، حيث لم يقدم (صباغ) معلومات تتعارض مع ما يثار عن قرابته بالسيسي أو يجعلها مستحيلة، أو تناقض ما يتردد عن تلك القرابة، سواء ما نشر بصحيفة (الوطن) الجزائرية أو ما نشر بالوثيقة المسربة التي سبق وقمنا بتحليلها.

مع الوضع في الاعتبار، أن الكتاب موجه إلى الإسرائيليين تحديدًا، حيث نشره مجانًا في موقع إسرائيلي وباللغة العبرية، فهل أراد الرجل أن يكسب من خلال هذا الكتاب شعبية أو حضور أو مكانة افتقدها في إسرائيل من خلال

تأكيد قرابته لرئيس دولة؟! وهل لم يكن قادرًا على التصريح بذلك فاكتفى بالتلميح الذي سوف يفهمه الجمهور الإسرائيلي دون غيره؟! أسئلة واردة لها أكثر من إجابة محتملة.

النتيجة النهائية!

الآن يمكن القول أن هناك نتيجة مقنعة تجيب على السؤال الذي تم طرحه في البداية، وهو: **هل هناك دليل قاطع ينفي صحة شائعة الأصول غير المصرية لوالدة الرئيس السيسي، ويجعلها أمرًا غير منطقي أو مستحيل الحدوث؟**

الإجابة هي: لا.

فلم نعثر على أي معلومة واضحة تنفي صحة القول بأن والدة السيسي من أصول يهودية مغربية، بل إن كل التفاصيل المرتبطة بالشائعة وجدنا أنها ممكنة الحدوث ومنطقية وواردة.

فالسيسي كان بمقدروه دخول الكلية الحربية حتى ولو كانت والدته مجنسة وجده لأمه غير مصري، كما أن هذه السيدة ليس لها أي جذور تقريبا داخل مصر ولا أقارب بعيدًا عن أسرة زوجها، وهو ما يرجح أنها وفدت إلى مصر في مرحلة ما من حياتها ولم تولد بها كما يفترض، هذا بخلاف أن كافة تفاصيل الشائعة التي وردت في الوثيقة المسربة ظهر أنها تفاصيل تتفق مع الواقع والمنطق وطبيعة الأمور في الفترة الزمنية التي تتناولها، سواء في المغرب أو في مصر، وتتفق كذلك وبشكل مثير للدهشة مع القوانين المصرية وتاريخ

إصدارها، وهو ما يعني أن تلك التفاصيل لم تكن مجرد معلومات مخترعة كتبها شخص ما في محاولة للتضليل، بل هي معلومات أقرب ما تكون إلى الحقيقة.

كما أن فكرة التقاء والدة السيسي -لو افترضنا أنها فتاة يهودية مغربية وفدت إلى مصر في مطلع الخمسينات- بوالد السيسي عند قدومها إلى مصر تبدو كذلك منطقية وواردة للغاية، لأن أسرة والد السيسي كانت تقيم في ذلك الوقت في حارة اليهود بالجمالية، القريبة من الحسين والأزهر والغورية، وهي مناطق لازالت تشتهر حتى الآن بتجارة الأقمشة والمنسوجات، وقد كان اليهود يسيطرون على تجارة الأقمشة والمنسوجات في مصر بحسب ما ذكرته د. عواطف عبدالرحمن السابق الإشارة إليه، وتجارة الأقمشة هي نفس مهنة والد عوري صباغ الذي جاء برفقتها، فليس من المستعد أن يكونا قد نزلا لدى أحد تجار الأقمشة اليهود في هذه المنطقة ممن له اتصال بوالد صباغ، خاصة وأن عائلات حملت اسم صباغ كانت تقيم بالقاهرة في ذلك الوقت بحسب قوائم العائلات اليهودية، وهي عائلات كانت تمتهن في الغالب تجارة الأقمشة والمنسوجات ومن هذه التجارة اكتسبت اسم صباغ، الذي يعني الصبغة المستخدمة في صبغ الصوف والحرير، وهي مهنة تخصص فيها اليهود منذ العصور الوسطى وحتى القرن العشرين بحسب موقع (LobTree) المتخصص في أنساب اليهود، أي أن لقائها بوالد السيسي لم يكن مستبعدا عن الإطلاق.

كما أن ذكر بعض وسائل الإعلام العالمية مثل شبكة CNN ووكالة الأنباء الروسية لاسم والدة السيسي بأنه (مليكة تيتاني) أمر لا يمكن تجاهله خاصة وأنها وسائل إعلام رسمية ومعروف عنها الدقة، ولا يمكن أن تقع في خطأ كهذا بهذه السهولة، وحتى لو افترضنا وأنها أخطأت لكانت خرجت واعتذرت عن هذا الخطأ، وهو ما لم يحدث، ما يؤكد أن كتابة الاسم بهذه الطريقة لم يكن خطأ أبدًا.

النتيجة هي أن كل الأدلة والمعلومات التي تم التوصل إليها، ترجح أن أغلب ما ذكر بشأن كون والدة الرئيس السيسي مجنسة، أمر وارد جدًا.

ولكن إن صحت هذه الشكوك، وكان الرئيس السيسي بالفعل من أصول غير مصرية، فمن هي الجهة داخل مصر التي يمكن أن تمتلك معلومة كهذه وتقوم بتسريبها؟

المخابرات العامة

تحليل المشهد والتفكير في أبعاده، يدفع للقول بأن معلومات كهذه -إن صحت- ليس من السهل الوصول إليها إلا عبر جهة مخابراتية تمتلك ملفات لكبار رجال الدولة المصرية -وبالأخص قادة الجيش- تضم المعلومات المعلنة وغير المعلنة عنهم! ما يرجح أن شخصًا أو مجموعة أشخاص تابعين لجهاز مخابراتي هم من سربوا هذه المعلومة لصحيفة (الوطن) الجزائرية وادعوا أن مصدرها هو الكيان الوهمي المسمى (المرصد الإسلامي لمكافحة التضليل الإعلامي) ليبعدوا الشبهات عن أنفسهم.

فهل يكون من سرب هذه المعلومة.. هو شخص داخل جهاز المخابرات العامة المصرية؟

الإجابة على السؤال السابق بالإيجاب لن تكون أمرًا مستبعدًا؛ إذا ما علمنا أن العلاقة بين الرئيس السيسي والمخابرات المصرية كانت مضطربة منذ بدايات حكمه ولاتزال، فبعد أشهر قليلة على توليه الرئاسة، أحال في ديسمبر 2014 رئيس المخابرات المصرية اللواء محمد فريد التهامي إلى التقاعد دون إبداء أسباب، وعين اللواء خالد فوزي بدلًا منه، حيث تردد حينها على الشبكات

الاجتماعية، أن سبب الإطاحة باللواء التهامي، هو تسرب وثيقة تكشف إصداره توجيهًا داخليًا لموظفي جهاز المخابرات بعمل قوائم حصر للمصريين المسلمين من ذوي الأصول اليهودية، وكانت القائمة الأولى تتضمن كبار رجال الدولة ممن ينطبق عليهم هذا الوصف، حيث كان أول اسم فيها هو المشير محمد حسين طنطاوي الرئيس الأسبق للمجلس الأعلى للقوات المسلحة، والاسم التالي له مباشرة هو الرئيس عبدالفتاح السيسي، حيث زعمت الوثيقة -التي لم يتم التأكد من صحتها- أن طنطاوي والسيسي من أصول يهودية من جهة الأم.



المخابرات العامة
هيئة الأمن القومي

التاريخ : 03/ 2014/11
الموضوع : عاجل – سري للغاية – شخصي
1 174011285523 8700003112014

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي السيد اللواء / محمد فريد التهامي

رئيس جهاز المخابرات العامة

عاجلة / بالغة السرية

تحية طيبة وبعد ،،،،

ايماءا الى كتاب معاليكم الصادر برقم ٥٠٩/ ٦٦/ ١٩٠٤٤ المؤرخ فى ٢٦/ ١٠/ ٢٠١٤ ، بشأن ضرورة الإسراع بإعداد نماذج الحصر الخاصة بالمصريين المسلمين من ذوى الأصول اليهودية .

أقدم : مرفق عدد (٢١٦ نموذج حصر) مائتان وستة عشر فقط لاغير ، مدون بها الدفعات الأولى من المصريين المسلمين من ذوى الأصول اليهودية ، وجاري إعداد الدفعات الأخرى .

وتفضلوا معاليكم بقبول فائق التقدير والإحترام ،،

لواء / خالد فوزى
مساعد رئيس المخابرات العامة
لشئون الأمن القومي

1	مشير	محمد حسين طنطاوى	عن الأم
2	فريق أول	عبد الفتاح السيسي	عن الأم
3	لواء	أحمد خالد حسن	عن الأم
4	لواء	عماد عبد العزيز	عن الجد للأم
5	لواء	طارق سعد زغلول	عن الجد للأب
6	لواء	صلاح الدين حلمى	عن الجد للأم

ثم توالت بعدها قرارات إحالة بعض من رجال ووكلاء المخابرات العامة إلى التقاعد، بزعم أن ذلك جاء بناء على طلبهم، كما أحال عددًا من موظفي المخابرات إلى وزارات مدنية، ومن أشهر هذه الإحالات، عندما أحال السيسي 11 من رجال المخابرات العامة للتقاعد في ديسمبر 2015 بعد أيام من نشر تقرير في صحيفة (الشروق) المصرية تحدث عن وجود مؤيدين للمرشح الرئاسي السابق الفريق أحمد شفيق، بين كبار الضباط في جهات سيادية لم يسمها!

كما يؤكد هذا الاضطراب في العلاقة بين السيسي والمخابرات، تسريب صوتي أذيع في عام 2015 للواء عباس كامل الذي كان حينها مديرًا لمكتب السيسي، يكشف فيه بشكل واضح عن انعدام الثقة بين الرئاسة والمخابرات بقوله "وهو بيتعامل يا فندم مع العامة -يقصد المخابرات العامة- وأحنا إيدنا والأرض من العامة في كل حاجة"!

أيضًا ما يدعم هذه الفرضية، هو صراع النفوذ الذي كان قائمًا بين عمر سليمان -رئيس جهاز المخابرات العامة المصرية أثناء ثورة 25 يناير- وبين المؤسسة العسكرية، وبالرغم من أن سليمان كان قد توفى عندما أعلن السيسي ترشحه للرئاسة، إلا أنه من غير المستبعد أن يكون أحد رجاله ممن يرفضون توغل المؤسسة العسكرية وسيطرتها على السلطة هو من قام بتسريب

المعلومات المتعلقة بوالدة الرئيس السيسي ليقطع الطريق عليه إلى قصر الاتحادية، هذا في حال صحت هذه المعلومات.

وبالرغم من أن هذا الصراع بدا وكأنه انتهى لصالح الرئاسة، بعدما تم تعيين (محمود) -نجل الرئيس السيسي- في منصب رفيع بجهاز المخابرات العامة، وقبول استقالة اللواء خالد فوزي لأسباب صحية كما أعلن وقتها، وتعيين اللواء عباس كامل رئيسًا للجهاز في 2018، ليفرض السيسي سيطرته شبه الكاملة على الجهاز، إلا أن هذه السيطرة فقدت قوتها مؤخرًا، بعدما عاد معارضو السيسي ونجله داخل الجهاز للتحرك في مواجهتها، والدليل على ذلك هو حجم الصور الشخصية التي تم تسريبها لـ(محمود) الذي يعتبره البعض الرجل الأقوى في مصر حاليا، وإحدى هذه الصور ملتقطة داخل مكتبه بمبنى المخابرات العامة، والتي يظهر أنه التقطها لنفسه (سيلفي) أي أن من سربها له وصول إلى هاتف الرجل! في إشارة إلى حجم الاختراق الذي يواجهه حاليا.

كما قال موقع (أفريكا إنتليجنس) الاستخباري الفرنسي قبل فترة قريبة، إن 6 من كبار ضباط جهاز المخابرات العامة المصرية -بينهم 4 يحملون رتبة لواء- تقدموا باستقالتهم في نهاية أكتوبر 2022، بسبب رفضهم للسياسات الاقتصادية التي يتبعها الرئيس عبدالفتاح السيسي في إدارة البلاد، وما نتج عن تلك السياسة من حالة سخط واسعة لدى الشارع المصري، وأضاف الموقع أن قادة المخابرات سبق وأبدوا غضبهم من قرارات الرئيس السيسي

ولاسيما قضية بيع أصول الدولة حول قناة السويس الاستراتيجية لمستثمرين عرب، ما ينبئ باشتداد الصراع بين الطرفين خلال الفترة المقبلة.

تجاهل رئاسي

خلال حملته الانتخابية في عام 2008، نشر الرئيس الأمريكي الأسبق باراك أوباما، صورة مطبوعة على الكمبيوتر تتضمن المعلومات الأساسية الواردة في شهادة ميلاده ومن بينها معلومة أنه مولود في ولاية هاواي الأمريكية، وتم اعتبار هذه الصورة بمثابة دليل على أنه مولود بالولايات المتحدة، وبالتالي يحق له الترشح على منصب الرئيس.

ولكن بعد فوزه في الانتخابات، وفي عام 2011، انتشرت شائعات قوية حول مكان ولادته، مفادها أنه مولود في كينيا وليس في أمريكا، وبالتالي يصبح غير مؤهل لأن يكون رئيسًا للولايات المتحدة الأمريكية، وهي أزمة خطيرة هددت فرص أوباما في استكمال فترته الرئاسية الأولى.

كان يتزعم المشككين في مكان والدة أوباما في ذلك الوقت، الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب -الذي كان لايزال مجرد رجل أعمال شهير يخطط للترشح لرئاسة الولايات المتحدة- وقد كانت تصريحاته الإعلامية سببًا في انتشار هذه الشائعة وإحداث جدل كبير بالأوساط الأمريكية.

ونتيجة هذه الضغوط، قررت الإدارة الأمريكية برئاسة أوباما وضع حد لهذه الشائعات، وبدأت عملية بحث موسعة للعثور على شهادة الميلاد الأصلية لأوباما، حيث عثر عليها في قبو داخل المستشفى التي ولد فيها أوباما في هونولولو بولاية هاواي، وسارع البيت الأبيض بنشر صورة طبق الأصل من الشهادة للرد على الشائعات بشكل رسمي، ليسكت كل الألسنة التي شككت في أحقية أوباما بالترشح لرئاسة أمريكا.

لو نظرنا إلى هذه القصة، سنجد أن الرئيس السيسي يواجه موقفًا شبيهًا، وربما أشد تعقيدًا؛ فالاتهامات لا تشكك في أحقيته بالترشح للرئاسة فقط -إذا ثبت أن والدته مجنسة- بل تصل إلى أبعد من ذلك وتتهمه بأن له أصول يهودية وأن أحد أقاربه لأمه كان عضوًا في الكنيست الإسرائيلي وعضوًا في الهاجاناه وهو ما يراه البعض سببًا كافيًا للتشكيك في ولائه وانتمائه لمصر، ولكن الغريب بحق، أن الرئاسة المصرية لم تفكر يومًا في اتخاذ أي موقف رسمي للرد على هذه الاتهامات!

فإن كان ما يثار حول أصول الرئيس السيسي وجنسية والدته مجرد شائعات، فلماذا لا تخرج رئاسة الجمهورية وتقدم دليلًا يؤكد عدم صحة هذه الشائعة ويسكت كل الألسنة كما فعل البيت الأبيض في قصة أوباما؟! مع العلم أن الجدل حول أصول السيسي مستمر ولم يتوقف يوما، وكثيرًا ما يكون

الحديث عن جنسية والدته الموضوع الأكثر تداولًا على الشبكات الاجتماعية! وهو ما يضع علامات استفهام كبيرة حول هذا الصمت المريب!

مع العلم أيضًا، أن الرئيس السيسي كثيرًا ما خرج للرد على شائعات واتهامات طالته، مثلما حدث عندما اتهمه المقاول (محمد علي) بأنه يبني قصورًا بالملايين دون حاجة إليها في الوقت الذي يطالب فيه المصريين بالتقشف، حيث خرج الرئيس السيسي وأكد صحة هذا الكلام ورد بانفعال شديد، مشيرًا إلى أنه يفعل ذلك فعلًا ولكن ليس لنفسه وإنما من أجل مصر! فلماذا رد على هذا الاتهام.. وتجاهل ما هو أخطر منه؟!

قد يقول قائل: أنه من السهل خروج الرئاسة المصرية وتقديم شهادة ميلاد أو أي مستند رسمي يثبت عدم صحة الاتهامات حول أصول والدة الرئيس السيسي؛ لأنهم يتحكمون في كل شيء بالدولة، وليس من الصعب عليهم إخراج أي مستند في شكل رسمي تمامًا.

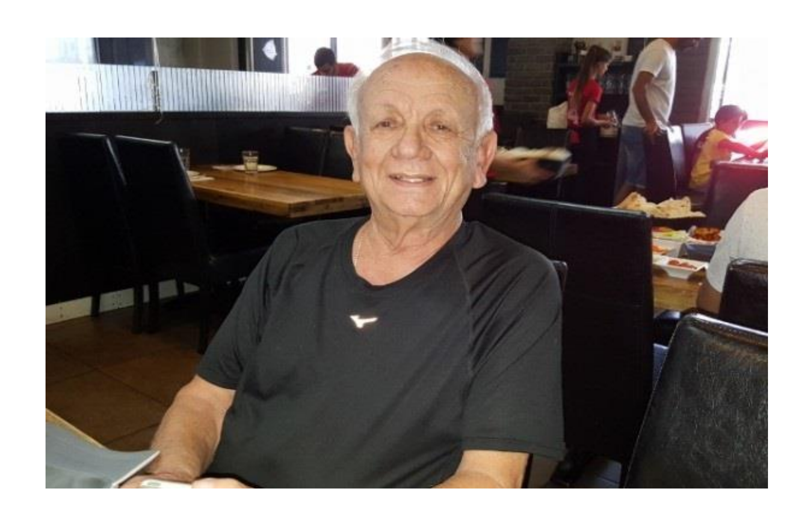
ولكن مهلًا.. الأمر ليس بهذه البساطة، لو افترضنا أن الاتهامات حقيقية، فإن ظهور شهادة ميلاد مثلًا لوالدة الرئيس السيسي من رئاسة الجمهورية، سينهي الجدل بشأنها بشكل قاطع، والسبب أن مثل هذه الشهادة سوف تتضمن معلومات، والمعلومات يمكن التأكد منها لا محالة.

فشهادة الميلاد، سوف تتضمن تاريخ ومحل الميلاد، واسم والدته رباعي، إضافة إلى اسم أبيها وأمها الرباعي وجنسية وديانة كل منهما، وكلها معلومات

من السهل التأكد من صحتها أو زيفها لو أنها ظهرت للعلن، فلو أن رئاسة الجمهورية زورت مثل هذه الشهادة وكتبت معلومات مزيفة، فسوف يكتشف أمرها بكل سهولة، فالمصريون حينها سيقتلون هذه الشهادة بحثًا إلى أن يصلوا إلى حقيقتها.

وعليه، يظهر جليًا أن التجاهل التام من رئاسة الجمهورية للاتهامات التي تدور حول أصول والدة الرئيس السيسي رغم خطورتها البالغة، هو أمر يدعم هذه الاتهامات ولا ينفيها على الإطلاق.. وإن كانت هذه الاتهامات باطلة، فلتقدم الرئاسة شهادة ميلاد السيدة (سعاد إبراهيم محمد) لتسكت كل الألسنة.

وإلى أن يحدث هذا، ستظل كل هذه الشكوك مشروعة، بل وأقرب إلى الحقيقة.



7 عوري صباغ عضو الكنيست السابق ما يزال على قيد الحياة وقد بلغ 91 عاما ويقيم في بئر سبع بالأراضي المحتلة

الفهرس

منذ عام 2013، وحتى قبل تولي الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي منصب رئيس الجمهورية، وهو يواجه معضلة قانونية ودستورية تهدد استمراره في الحكم وتعرضه لاتهامات -لو صحت بحقه- قد يجد نفسه مهددا بالسجن طبقا للقانون المصري، منشأ تلك المعضلة هو ما يروجه قطاع كبير من معارضيه من أن والدته ليست مصرية الأصل بل هي من يهود المغرب، وأنها انتقلت في مطلع خمسينات القرن الماضي إلى مصر، حيث تزوجت من والده ثم اعتنقت الإسلام لاحقًا وتجنست بالجنسية المصرية، قبل تخليها عن الجنسية المغربية في مطلع السبعينيات.

هذا الكتاب يحاول تقصي هذه المزاعم، والتأكد مما إذا كانت مجرد أكاذيب ليس لها أساس من الصحة، أم أنها معلومات منطقية تتوافق مع الواقع ومجريات الأمور والقوانين المصرية؟

الأصول المجهولة لوالدة السيسي

استقصاء لأحداث جرت في 4 دول